

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

دور التشخيص المالي في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية
دراسة حالة مؤسسة انتاج أدوات الميكانيكية و لواحقها واد رهيو
غليزان

مقدمة من طرف الطالب :

تحت إشراف الأستاذ:

جليد عبد الله الياس

معارفية الطيب

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا			جامعة مستغانم
مقررا	معارفية الطيب	أستاذ	جامعة مستغانم
مناقشا			جامعة مستغانم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد والثناء هلل العلي التقدير

على نعمه وعلى توفيقى إنجاز هذا العمل .

اعترافا بالفضل وتقديرا للجميل لا يسعني إلا أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ "معارفية الطيب" لإشرافه على هذا العمل ، وما قدمه لي من توجيهات ونصائح وارشادات أفادتني أثناء إنجاز هذا العمل .

إلى الأساتذة أعضاء اللجنة المناقشة .

وفي الأخير أشكر كل من ساعدني في هذا العمل المتواضع من قريب أو بعيد.

لكل هؤلاء لكم مني فائق التقدير والعرفان.

إهداء

إلى :

الإنسانة التي طالما شعرت بخفقات قلبها

و التي وقفت في حياتي فمن بعد فضلها و دعائها

والدتي العزيزة بآرك الله في عمرها .

و إلى :

الإنسان الذي وهب من أيام عمره شمعة تضئء دربي الطويل نحو التميز و الرقي

فاقتبست منه الدفاء و الحنان و الأمل الصادق

والدي العزيز أمد الله في عمره .

إلى :

كل من يعرف جليد عبد الله الياس أهدي هذا العمل المتواضع.

فهرس المحتويات

الصفحة	العناوين
-	البسمة
-	شكر و تقدير
-	اهداء
-	الفهرس
-	قائمة الجداول و الأشكال
-	الملخصات
أ	مقدمة
-	الفصل الأول : الاطار النظري لتشخيص الحالة المالية
02	تمهيد
03	المبحث الأول : ماهية المؤسسة الاقتصادية
03	المطلب الأول : مفهوم وخصائص المؤسسة
03	1- مفهوم المؤسسة
04	2- خصائص المؤسسة
06	المطلب الثاني : أهداف و وظائف المؤسسة الاقتصادية
06	1- أهداف المؤسسة
08	2- وظائف المؤسسة الاقتصادية
11	المبحث الثاني : التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية
11	المطلب الأول : مفهوم التشخيص المالي وأدواته
11	1- مفهوم التشخيص
12	2- أدوات تشخيص المالي
14	المطلب الثاني : أساليب تشخيص المالي و خطواته
14	1- أساليب تشخيص المالي
16	2- خطوات تشخيص المالي
17	المطلب الثالث : شروط التشخيص المالي وأهدافه
17	1- شروط التشخيص المالي
19	2- أهداف تشخيص المالي
20	خلاصة الفصل
-	الفصل الثاني : الوثائق مستخدمة في تحليل المالي
22	المبحث الأول : الميزانية وجدول حسابات نتائج
22	المطلب الأول : الميزانية

35	المطلب الثاني : جدول حساب النتائج
40	المبحث الثاني : التحليل بواسطة النسب
40	المطلب الأول : نسب السيولة
41	المطلب الثاني : نسب النشاط
44	المطلب الثالث : نسب المردودية
45	خلاصة الفصل
-	الفصل الثالث : تشخيص وتحليل الوضعية مالية للمؤسسة انتاج أدوات الميكانيكية ولواحقها
47	المبحث الأول : تقديم شامل لوحدة أورسيم orsim
47	المطلب الأول : لمحة تاريخية
49	المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمؤسسة
57	المبحث الثاني : عرض الميزانية وجدول حساب النتائج خاص بالمؤسسة
57	المطلب الأول : الميزانية خاصة بالمؤسسة
59	المطلب الثاني : جدول حساب النتائج
62	المبحث الثالث : معالجة البيانات المقدمة من طرف المؤسسة
62	المطلب الأول : تحليل ميزانية المالية مختصرة
68	المطلب الثاني : تحليل جدول حساب نتائج و النسب المالية
74	خلاصة الفصل
76	خاتمة
79	قائمة المراجع
83	الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول :

الصفحة	العنوان	رقم
17	ايجابيات وسلبيات الأطراف المكلفة بالتشخيص	01
24	الميزانية المالية (الأصول)	02
26	الميزانية المالية (الخصوم)	03
29	الميزانية المالية	04
35	حساب النتائج حسب الطبيعة	05
37	حساب النتائج حسب الوظيفة	06
57	الميزانية المالية جانب الأصول للفترة (2016-2018)	07
58	الميزانية المالية جانب الخصوم للفترة (2016-2018)	08
59	حساب النتائج للفترة (2016-2018)	09
62	الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول	10
62	الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم	11
64	حساب رأس المال العامل دائم	12
65	حساب رأس المال العامل الخاص	13
66	حساب رأس المال العامل الأجنبي	14
66	حساب رأس المال العامل الاجمالي	15
67	احتياجات في رأس المال العامل	16
68	الخزينة الصافية	17
68	نسب السيولة	18
70	نسب الربحية (المردودية)	19
70	نسب نشاط	20
71	تشخيص فائض الاجمالي للاستغلال	21
72	نسبة فائض الاجمالي للاستغلال بالنسبة لرقم الأعمال	22
72	مردودية التجارية	23
73	مردودية الاقتصادية بدلالة نتيجة الاستغلال	24
73	مردودية المالية	25

قائمة الأشكال :

الصفحة	العنوان	رقم
13	أدوات التشخيص المالي	01
51	الهيكل التنظيمي	02

الأمم المتحدة

الملخص :

تلعب المؤسسة الاقتصادية دورا فعالا في اقتصاديات الدول اذ تعتبر النواة الرئيسية في التنمية الاقتصادية وهذا حسب القطاعات التي تنشط فيها باختلاف أنواعها ، وتباين أهدافها وبتحديد وظائفها .

يعتبر التشخيص المالي خطة ضرورية للتخطيط المالي بهدف معرفة الوضعية المالية للمؤسسة قبل التنبؤ بالخطط المستقبلية ، لذلك يعتبر أداة للكشف عن نقاط الضعف لدى المؤسسة نظرا لاعتماده على البيانات التي تظهر في مختلف القوائم المالية .

فالتشخيص المالي يقوم بفحص وتحليل القوائم المالية في مختلف وظائف المؤسسة للتعرف على التغيرات الخاصة بالمركز المالي .

الكلمات المفتاحية :

المؤسسة الاقتصادية ، التشخيص المالي ، الوضعية المالية ، القوائم المالية

RÉSUMÉ :

Les entreprises économiques a une place importante dans les économies du monde, il contribue au développement de l'économie, dans différents types de champs, des objectifs différents et des emplois. importante pour la planification financière de connaître la situation financière de l'entreprise avant de prédire les futurs plans, de sorte que Diagnostic financier peut être un moyen de connaître les points faibles ou les points faibles de la société, cela dépend de rapports indiqué dans les états financiers. Ainsi, les contrôles d'analyse financière et l'analyse des états financiers dans les différents emplois dans l'entreprise de connaître des changements dans le site financier.

Mots clés :

L'entreprise d'économie, Diagnostic financier, la situation financière .

مَقْدِمَةٌ

إن المؤشرات الاقتصادية الدولية ألزمت على دول العامل الثالث الدخول في إطار نظام العولمة الاقتصادية فقد أصبحت هذه الأخيرة حقيقة حتمية لا مناص منها ، فاستوجب على هذه الدول و منها الجزائر التعامل مع الوضع الصعب الذي أطلق عليه باسم الأحادية القطبية ، هذا بانتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه الى عتبة باب اقتصاد السوق ، و ذلك ما كلف و ما زال يكلف الجزائر جهودا عظيمة و أثمانا باهظة للدخول في هذا الباب الواسع و المكلف ، و من الانجازات التي حققتها و التي في طريق التحقيق نذكر منها إبرام اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و التهيئة للدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة ، و ذلك باعتماد الجزائر إجراء إصلاحات اقتصادية تمس أساسا المؤسسات الاقتصادية العامة و الخاصة منها ، وذلك بفتح رؤوس الأموال للاستثمار و الشراكة بالنسبة للقطاع العام و تشجيع الاستثمار بواسطة إنشاء وكالات خاصة بذلك.

فإذا ما راجعنا وقائع هذه المؤسسات الاقتصادية نجد أن معظمها أصبحت فريسة للمشاكل المتعددة و التغيرات الطارئة وهو ما أدى بها الى اصلاحات رئيسية سعت من خلالها لتحسين وضعها المالي ، وذلك بالبحث عن معايير و أدوات جديدة تتميز بعقلانية أكثر تساعد المؤسسة على دراسة و تحليل عناصر محيطها المؤسسي ، فبدأت بما يسمى بمصطلح التحليل المالي والذي يعد بدوره من المواضيع المالية الهامة و المتجددة بتجدد الأنظمة و التشريعات المالية التي لقيت اهتمامات و أبحاث واسعة من طرف المحللين و المسيرين خاصة في ظل التحولات التي شهدتها محيط المؤسسات الاقتصادية ، وذلك بدراسة الوضعية المالية لوحدة من وحدات المؤسسة من خلال تشخيص مركزها المالي، ضمان التحسين و ترقية الوضع المالي في المستقبل و استمرار التسيير الفعال في المؤسسة ، حيث أصبح ينظر التحليل المالي بمختلف مؤشرات على أنه نظام لمعالجة البيانات عن المشروعات الاقتصادية للقيام بعملية تقييم الوضع المالي من خلال صياغة تلك المعلومات للحد من العواقب من جهة و تحقيق أرباح داخل هذه المؤسسة و الوحدة محل الدراسة على وجه الخصوص من جهة أخرى ، ونظرا لتشعب الموضوع ارتأينا ان نركز عملنا على تحليل المالي كوسيلة لتقييم الاوضاع المالية و تشخيصها و قياس مدى كفاءتها المالية

، اذ ان مثل هذه الدراسة المعمقة مثيرة للاهتمام و بالتالي تظهر أهمية دراسة هذا المجال الذي يسمح للمسيرين و المحللين على تقييم الوضع المالي وهذا يساعد على كشف نقاط القوة و نقاط الضعف للمؤسسة .

اشكالية البحث :

وانطلاقا من كل ما سبق تتبلور الاشكالية الرئيسية لبحثنا هذا والمتمثلة في :

- ما هو الدور الذي يلعبه التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة ؟

و هذا التساؤل بدوره يمكن تقسيمه إلى أسئلة الفرعية التالية :

- كيف يمكن للتحليل المالي أن يكون أداة للتسيير والتشخيص المالي للمؤسسة ؟

- ما هي الأدوات المستعملة في تحليل الوضع المالي للمؤسسة ؟

الفرضيات :

و للإجابة على الإشكالية المطروحة وضعنا مجموعة من الفرضيات تساعدنا على الوصول إلى جوهر الموضوع حمل الدراسة وهي :

- ❖ يعتبر التحليل المالي وسيلة ضرورية للتسيير داخل المؤسسة .
- ❖ يهدف التحليل المالي الى تحسين الوضعية المالية للمؤسسة .
- ❖ عملية التحليل المالي بواسطة النسب ومؤشرات التوازن المالي تظهر الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية.

مبررات اختيار الموضوع :

- أهمية التحليل المالي في المؤسسات الاقتصادية .
- ضرورة التشخيص المالي في تقييم و تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة .
- الرغبة الشخصية للبحث في هذا الموضوع .

أهمية البحث :

- إن الأهمية التي تكتسبها هذه الدراسة تتمثل في :
- التحليل المالي أداة مهمة ففي اتخاذ القرارات .
- التحليل المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت و ما زالت تلاقي اهتمام كبير في ميدان التسيير و الإدارة المالية و المؤسسة .
- أهمية التحليل المالي والتي تكمن في القدرة على تشخيص الحالة المالية الفعلية للمؤسسة .

أهداف البحث :

- إبراز أهمية التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة .
- التعرف على دور التحليل المالي ومدى فعاليته في تشخيص الوضعية المالية .
- إظهار أدوات التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة .

منهج البحث :

المنهج المتبع لمعالجة هذا الموضوع هو المنهج التحليلي الوصفي وذلك بالاعتماد على المراجع الخاصة بالتحليل المالي بصفة عامة بالإضافة الى دراسة حالة تطبيقية عن مؤسسة الحليب " سيدي سعادة " كنموذج لذلك وهذا بالاعتماد على الميزانية المحاسبية وجدول حسابات النتائج للفترة المدروسة بالإضافة الى مختلف المعلومات التي تخص الوحدة .

- أدوات البحث :

اعتمدنا في بحثنا هذا على :

- الكتب المتخصصة في مجال البحث .
- الأطروحات و الرسائل الجامعية .
- مواقع الإنترنت .
- برنامج EXCEL .

الفصل الأول :

الاطار النظري لتشخيص الحالة المالية

للمؤسسة الاقتصادية

تمهيد الفصل الأول :

يعتبر التحليل المالي تقنية من تقنيات التسيير المالي , فهو يهدف الى تشخيص و تحليل الوضعية المالية في المؤسسة بغرض تحديد نقاط القوة من أجل العمل على تحسينها و جعلها أكثر قوة , و الكشف على نقاط الضعف و العمل على تصحيحها و التخلص منها , و يمكن اعتبارها نقطة بداية لأي سياسة مستقبلية و هذا من خلال دراسة و تقييم نشاط المؤسسة و معرفة اتجاهه أو التنبؤ به.

حيث يستعمل المسير المالي العديد من الطرق من أجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة , وذلك من خلال التحقق من المؤشرات المالية للمؤسسة من أجل عدم الوقوع في حالات العسر وما ينجز عنها من نتائج سلبية , وكذلك تحليل مختلف التدفقات المالية من أجل تحديد مصادر الحصول على الأموال والاستعمالات التي وجهت لها , وأخيراً يستعمل المسير المالي النسب المالية في التحليل باعتبارها وسيلة سهلة للاستعمال وتمكن من إعطاء نتائج واضحة عن وضع المؤسسة المالية .

المبحث الأول: ماهية المؤسسة الاقتصادية

نظرا للأهمية البالغة للمؤسسة كوحدة أساسية مكونة لهذه الاقتصاديات، والتي وجب حمايتها وتطويرها والإحاطة بها. لذا سيتم التطرق الى ماهيتها في هذا المبحث من حيث المفهوم و الخصائص و الأهداف وكذا وظائفها.

المطلب الأول : مفهوم و خصائص المؤسسة

أولا : مفهوم المؤسسة

لقد شغلت المؤسسة الاقتصادية حيزا كبيرا في كتابات وأعمال الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم الإيديولوجية لكونها كتلة من الأنشطة الدينامكية المتفاعلة فيما بينهما وكذا الخلية النشطة للمنتج ، كما أن ازدهار المؤسسة الاقتصادية مرهون بشروط عديدة منها العامل البشري أو اليد العاملة وكذا رأس المال بالإضافة إلى المواد الأولية لكن هذه الشروط وحدها لا تكفي لقيام المؤسسة الاقتصادية لأن التسيير المحكم هو عنصر فعال في نجاح وتطور هذه الاخيرة ، أي التنظيم بصفة عامة هو عبارة عن تحديد وتوزيع للمسؤولية التي يتم بها توزيع نشاط المؤسسة الاقتصادية على الأفراد العاملين بها وتحديد العلاقة بينهم بناء على هذه المسؤوليات و كما لا يمكننا أن ننسى ان المؤسسة الاقتصادية وغيرها من المؤسسات تتأثر بالمحيط الداخلي والخارجي لها لأنها لا بد أن تنعم بالاستقرار في ظل هذين المحيطين ولهذا فإن استقرار وثبات المؤسسة الاقتصادية يمكنه ان يرجع إلى عدة عوامل ومن بين هذه العوامل تشخيص حالة المؤسسة الاقتصادية الذي يعتبر من بين أهم المراحل التي يجب عليها القيام بها قبل اتخاذ أي قرار يخص مستقبل هذه الأخيرة ومن المفاهيم الواردة في شأن المؤسسة مايلي ¹ :

- المؤسسة هي وحدة اقتصادية ونواة أساسية في النشاط الاقتصادي ويعتبرها البعض بأنها كيان اقتصادي

مستقل ماليا ، يقوم بالتنسيق بين مجموعة من الوسائل المادية وغير المادية و المالية المختلفة ، و الموارد البشرية ، غايته إنتاج وبيع السلع أو أداء الخدمات ، وتهدف من وراء ذلك إلى تحقيق الربح.

1-بلقاسم سعودي ، دروس في مقياس التشخيص المالي السنة الأولى ماستر ، تخصص الإدارة المالية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2015-2016 ، ص، 1

-يركز هذا المفهوم على ان المؤسسة هي اندماج لعدة عوامل من اجل إنتاج وبيع السلع وأداء الخدمات مع متعاملين اقتصاديين في إطار قانوني ومالي واجتماعي معين وضمن شروط اقتصادية تختلف زمنيا ومكانيا تبعا لمكان وجود المؤسسة وحجم ونوع النشاط الذي تقوم به ¹. ويتم هذا الاندماج بواسطة تدفقات نقدية وحقيقية وأخرى معنوية ، وكل منها يرتبط ارتباطا وثيقا بالآخر إذ تتمثل الأولى في الوسائل المالية والمادية و الموارد البشرية المستعملة في نشاط المؤسسة أما الثانية فتتمثل في الطرق والكيفيات والمعلومات المستعملة في تسيير ومراقبة الأولى. من هذا المفهوم يتبين أن :

-المؤسسة كيان: أي أنها مستقلة ماليا متميزة عن الشخص أو الأشخاص المساهمين في رؤوس أموالها الخاصة ، بحيث يتم التفريق بين الذمة المالية للمؤسسة والذمة المالية لمالكها ، فلا تأخذ كشوفها المالية في الحسبان إلا أثر معاملاتها الخاصة والأحداث التي تخصها فقط .

-المؤسسة اقتصادية : أي أنها تسعى لتحقيق الربح من خلال قيامها بإنتاج السلع و الخدمات وبيعها في السوق لباقي الكيانات الأخرى ² .

ثانيا : خصائص المؤسسة

من خلال المفاهيم السابقة نستخلص خصائص المؤسسة والتي هي كالاتي :

1-المؤسسة كنظام : من خلال هذا المنظور تعتبر المؤسسة نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالمحيط الخارجي بحيث يتكون هذا النظام من مجموعة من العناصر المتفاعلة فيما بينها والتي تسعى لتحقيق أهداف مختلفة، و تقوم الطريقة النظامية على دراسة العناصر المكونة لظاهرة معينة بمراعاة الارتباطات و التفاعلات الموجودة بين هذه العناصر وتتمثل العناصر المكونة لنظام المؤسسة من أنظمة فرعية (النظام الفرعي التجاري ، والنظام الفرعي الإنتاجي والنظام الفرعي المالي) .ويتميز كل نظام فرعي بهدف فرعي محدد ولكون الأنظمة الفرعية متفاعلة فيما بينها فإن ترابط الأهداف الفرعية للأنظمة يرمي لتحقيق الهدف العام لنظام المؤسسة.

1-ناصر داددي عدون،اقتصاد المؤسسة، دار المحمدية، الجزائر، الطبعة الاولى، 1998،ص،11

2-بلقاسم سعودي ،مرجع سابق،، ص، 1

2- المؤسسة وحدة لتوزيع الدخل :

تعتبر المؤسسة وسيلة لتكوين الدخل وتوزيع المداخل التي أنتجتها على مختلف المتعاملين الاقتصاديين والماليين ، فبعدما يتم إنتاج السلع والخدمات توجه هذه المنتجات إلى البيع وينجر عن ذلك مداخل يطرح منها قيمة الإستهلاكات الوسيطة ونجد ما يسمى بالقيمة المضافة و التي تعبر عن الرصيد الهام الذي يظهر لنا مدى نجاح نشاط المؤسسة في تنمية الفوائض ، و القيمة المضافة لا يمكن اعتبارها دخل صافي للمؤسسة لأن هناك العديد من الأطراف المساهمة في تكوين هذه القيمة ¹ .

و أبرزهم الأعوان الاقتصاديين والماليين وبالتالي فإنهم يستفيدون من هذه القيمة وتحسب بالصيغة التالية :

$$\text{القيمة المضافة} = \text{قيمة المخرجات} - \text{قيمة المدخلات}$$

أو

$$\text{القيمة المضافة} = \text{مجموع المبيعات} - \text{قيمة المدخلات}$$

3- المؤسسة وحدة اقتصادية أو وحدة إنتاج وتوزيع :

وفقا لهذا المنظور تعتبر المؤسسة تنظيم اقتصادي مستقل يتكون من وسائل بشرية ومادية يتم المزج فيما بينها من أجل القيام بإنتاج سلع وخدمات قصد تبادلها في السوق وذلك انطلاقا من عوامل الإنتاج و المتمثلة أساسا في المواد الأولية ، العمل ، المنتجات التامة و النصف التامة ، الطاقة : المعدات.... كما تحتاج إلى معلومات وموارد مالية ، لذلك تعد المؤسسة عون إقتصادي يقوم بوظيفة رئيسية تتمثل في إنتاج السلع والخدمات ² .

4- المؤسسة مركز لاتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية :

تقوم المؤسسة بدور هام في الاقتصاد إذ أنها تمثل مركز القرارات الاقتصادية التي تخص نوع السلع ، كمية السلع ، الاسعار ، التوزيع وغيرها ، تتمثل هذه القرارات في الإختبارات الاقتصادية بمعنى الاختيار في استعمال الوسائل المتوفرة للوصول للهدف بأكثر فعالية وبطبيعة عموما قوة القرار مبنية على الاستقلالية .

1- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الجزء الأول دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2011 ،ص، 2

2- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، المرجع نفسه، ص، 22

5- المؤسسة خلية اجتماعية:

إن المؤسسة تقوم بتشغيل العمال وذلك من أجل خلق الثروة من جهة والقيام بوظيفة اجتماعية تكمن في سد بعض حاجيات العمال من جهة أخرى ومن بين هذه الحاجيات نذكر على سبيل المثال : ثبات العمل ، مستوى الأجور ، الترقية ، التكوين وغيرها ، و ان هذه المجموعة الاجتماعية تختلف من حيث:

5-1 المؤهلات: شهادات علمية، مهنية... إلخ

5-2 الثقافة: بشكل عام يعرف هذا المفهوم كمجموعة من أنماط سلوكية أو ضمنية، مكتنية أو منقولة وعموما النواة الأساسية للثقافة تكمن في الأفكار التقليدية والقيم المتعلقة بها .

5-3 الأهداف : كل شخص يطمح لتحقيق أهدافه في المؤسسة ، وفي الأهداف الشخصية تختلف من شخص لآخر ولكن كما هو محدد في نظام العمل ، يتطلب من كل الأعضاء المشكلة للمؤسسة تحقيق أهدافها التي قد نجدها عند بعض المؤسسات لا تتماشى مع أهداف المجموعات ، وهو ما يخلق في آخر المطاف نزاعات.

المطلب الثاني : أهداف ووظائف المؤسسة الاقتصادية**أولا : أهداف المؤسسة**

تسعى أي مؤسسة إلى تحقيق عدة أهداف تختلف وتتعدد حسب أصحاب المؤسسة ، طبيعة وميدان نشاطها ، تصنف هذه الأهداف إلى الأصناف التالية:

1. أهداف اقتصادية¹ :

1.1 تحقيق الربح : يعتبر الربح أهم معيار لصحة المؤسسة اقتصاديا لأن استمرار هذه الأخيرة في الوجود

لا يمكن أن يتم إلا إذا استطاعت أن تحقق مستوى أدنى من الربح الذي يضمن لها إمكانية رفع رأسمالها وبالتالي توسيع نشاطها للصدوم أمام المؤسسات الأخرى ، خاصة إذا كانت في طور النمو او الحفاظ على مستوى معين من نشاطها أو التطور التكنولوجي ، وقبل هذا لاستعمال الربح المحقق في تسديد الديون ، توزيع الأرباح على الشراء أو تكوين مؤونات لتغطية خسائر أو أرباح غير محتملة.

1-ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص، 12

2.1 الاستجابة لمتطلبات المجتمع: إن تحقيق المؤسسة لنتائجها يمر عبر تصريف أو بيع إنتاجها المادي أو المعنوي أو تغطية تكاليفها ، وعند القيام بعملية البيع فهي تغطي طلبات المجتمع (الزبائن) الموجودة سواء على المستوى المحلي الوطني أو الدولي ، يمكن القول أن المؤسسة تحقق هدفين في نفس الوقت : تغطية طلب المجتمع وتحقيق الأهداف.

3.1 عقلنة الإنتاج : يتم ذلك بالاستعمال الرشيد لعوامل الإنتاج والتخطيط الجيد والدقيق للإنتاج والتوزيع الذي بواسطته ترفع من إنتاجياتها ، بالإضافة إلى مراقبة عملية تنفيذ هذه الخطة أو البرامج وبذلك فإن المؤسسة تسعى إلى عدم الوقوع تحت المشاكل الاقتصادية والمالية لأصحابها من جهة وللمجتمع من جهة أخرى.

4.1 تعظيم قيمة المؤسسة: فهو يعتبر استراتيجية مثلى حيث يعتبر هدف تعظيم الربح أهم هدف تسعى المؤسسة إلى تحقيقه لأنه حقيقة يعتبر بمثابة المفتاح الذي يمكننا من الولوج و معرفة الأهداف السامية التي تسعى لها المؤسسة من وراء تحقيق الربح و التي من بينها ضمان الاستمرارية .

2. أهداف إجتماعية ¹ :

1.2 ضمان مستوى مقبول من الأجور: يعتبر العمال في المؤسسة من المستفيدين الأوائل في نشاطها ، حيث يتقاضون أجور مقابل عملهم بها ، ويعتبر هذا المقابل حقا مضمونا وشرعا ، و اذ يعبر العمال عن العنصر الحيوي والحي في المؤسسة إلا أن مستوى وحجم هذه الأجور تتراوح بين الانخفاض والارتفاع حسب طبيعة المؤسسات ، طبيعة النظام الاقتصادي في المجتمع حركة سوق العمل ،وعادة الدول عامة تحدد حد أدنى للأجور .

2.2 تمكين العمال من تحسين مستوى معيشتهم : نظرا للتطور السريع الذي تشهده المجتمعات في الميدان التكنولوجي ، أصبحت حاجة العمال إلى تلبية رغباتهم تتزايد باستمرار ، وهذا راجع إلى ظهور منتجات جديدة بالإضافة إلى التطور الحضري لهم ولتغير أذواقهم وتحسنها و هذا ما يدعو إلى عقلانية الاستهلاك وتحسينه بتوفير الإمكانيات المالية والمادية أكثر فأكثر للعامل من جهة وللمؤسسة من جهة أخرى.

3.2 توفير تأمينات ومرافق العمل : تعمل المؤسسة على توفير بعض التأمينات مثل التأمين الصحي ، التأمين من الحوادث وكذا التقاعد وبعض المرافق الاجتماعية للعمال سواء كانت وظيفية أو عادية خاصة في المؤسسات العمومية بالإضافة إلى المرافق الأخرى كالمطاعم وتعاونيات الاستهلاك ، فالهدف من ذلك هو توفير للعمال محيط عملي جديد يدفعه لإنجاز عمله بصفة جيدة.

ثانيا : وظائف المؤسسة الاقتصادية

تتخذ الوظائف الاقتصادية أهمية وأدوار متعددة وتعريف تختلف من شخص إلى آخر وتجتمع كلها فيما تقوم به المؤسسة الاقتصادية من أعمال وأنشطة في حياتها ، فمختلف وظائف المؤسسة الاقتصادية ترتبط ببعضها البعض من أجل أداء هدف المؤسسة ككل .

مفهوم الوظيفة:

-الوظيفة هي تجميع عدد من المهام والمناصب والأعمال في مجموعة متجانسة ومتكاملة تؤدي دورا معنيا ، ومنفصلا إلى حد ما عن باقي الأدوار في المؤسسة.

وان اهم الوظائف التي توجد في نطاق المؤسسة الاقتصادية ¹ :

1-الوظيفة الإدارية:

تختص بعملية التسيير وذلك بمحاولة إيجاد العلاقات بين مختلف الوظائف داخل المؤسسات لضمان السير الحسن لها ومن اجل بلوغ هذا الهدف فإن نظم التسيير والتنظيم المتبعة داخل المؤسسة تتمثل فيما يلي :

التمويل ، البيع ، التنظيم العلمي للعمل ، مراقبة التسيير ، وبصفة عامة نجد أن التنظيم يمثل أحد العناصر المكونة للتسيير فهو يأتي بعد رسم الخطة أي بإجراء عملية التخطيط وذلك بغية تحقيق هدف معين ، ولتحقيق هذا الهدف لابد من القيام باستهلاك مواد وتجهيزات واستهلاك قدرات إنسانية (فكرية وجسدية) و الهدف من هذا الاستهلاك هو الحصول على أكثر مردود ممكن اعتمادا على التنظيم السليم .

1-بلقاسم سعودي ، مرجع سابق ، ص ، 12

2-الوظيفة التموينية :

التموين من الوظائف التي تنطلق بها مختلف العمليات و الأنشطة المؤسساتية الأخرى ، عند التنفيذ فهي تمثل الخطوة الاولى من هذه الأنشطة وتمثل أهمية كبيرة ، ويمكن تعريف التموين بأنه مجموعة المهام والعمليات التي تسعى إلى توفير مختلف عناصر المخزون من أجل تنفيذ البرامج العامة بنشاط المؤسسة سواء الإنتاجية أو البيعية .

3-وظيفة الصيانة :

تعتبر الصيانة عامل رئيسي لضمان صيانة الآلات و الاستفادة من سير عملية الاستهلاك و اطالة عمر الآلات وبالتالي استمرار العملية الإنتاجية ¹ .

كما أن التكنولوجيا الحديثة تتطلب صيانة خاصة لتحقيق أقصى استغلال لها لأن المشاريع الاستثمارية لا يمكنها أن تحقق عتبة المردودية إلا بضمان صيانة جيدة للأصول.

4-الوظيفة الإنتاجية :

تعتبر من أهم الوظائف فال يمكن توقع مؤسسة دون إنتاج ، فالمؤسسة الاقتصادية تتكون من الأقسام والورشات التي تعتبر من حيث الكم حسب المتطلبات الإنتاج الذي يحدد التوزيع ، التبادل ، الاستهلاك . وتنصب الوظيفة الإنتاجية على حسن التسيير في استخدام الإمكانيات و القدرات المتاحة مما يؤدي إلى الاستفادة منها قدر الإمكان في رفع القدرات الإنتاجية حسب الأهداف المسطرة و بالتالي فالإنتاج هو عملية مزج لعوامل الإنتاج المختلفة في مختلف القطاعات الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو أهداف أخرى بحسب تخصص المؤسسة.

5-الوظيفة التسويقية :

يمكن تعريف التسويق بأنه مجموعة من العمليات و الجهود التي تبذلها المؤسسة من اجل معرفة أكثر متطلبات السوق وما يجب إنجازه في مجال مواصفات المنتج ، الشكلية و التقنية ، حتى تستجيب أكثر لهذه

1-بلقاسم سعودي، مرجع سابق، ص، 13

المتطلبات من جهة وكل ما يبذل من جهود في عملية ترويج و توفير المنتج للمستهلك في الوقت المناسب و بالطريقة الملائمة حتى تبيع أكبر كمية ممكنة منه وبأسعار ملائمة تحقق أكبر الأرباح لها ، فالتسويق إذن لا يشمل فقط الإطلاع على الطلب الحالي للسلع والمنتجات التي توفرها المؤسسة ، بل أيضا التنبؤ بالطلب في المستقبل وميزاته ومكانته حتى يتم البحث والتطوير الذي يستوجب ذلك على المنتجات الحالية و ما يمكن تغييره منها ، و دخاله في منتجات أو تقنيات جديدة لتلبية ذلك الطلب في المستقبل ، لاتساع نصيبها في السوق ومنافستها وبقائها فيه.

6-الوظيفة المالية : تعتبر الوظيفة المالية من أهم الأعمال فلا يمكن لأي مؤسسة اقتصادية أن تقوم بنشاطها هذا من إنتاج وتسويق أو غيرها من وظائف المشروع دون توافر الأموال اللازمة لتمويل الإدارات التشغيلية ، كما انها تقرر مع هذه الإدارات حجم الأموال التي تستخدم والأغراض التي ستوجه إليها لذلك فإن الهدف الرئيسي للسياسة المالية هو الاستخدام الحكيم والعقلاني للأموال.

المبحث الثاني : التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الادارية و المالية المهمة ، وذلك باجراؤه لفحص السياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورات متعددة من نشاطها ، وهذا ما يتم توضيحه في هذا البحث .

المطلب الأول : مفهوم التشخيص المالي وأدواته

أولا : مفهوم التشخيص

تعتبر كلمة تشخيص ذات مصدر يوناني وتعني القدرة على الإدراك وهي مستخدمة بشكل واسع في ميدان الطب ، حيث تقوم على تحديد طبيعة المرض بهدف التوصل إلى الشفاء عبر ملاحظة الأعراض وتحديد الأسباب ، وفي الوقت الحالي أصبح لكلمة التشخيص مستعملين في مختلف الميادين والتي من بينها ميدان تسيير المؤسسات حيث يمكن التشخيص في هذا الميدان من تحديد طبيعة الاختلالات والصعوبات التي تعاني منها المؤسسة ولتشخيص عدة تعاريف نذكر منها ¹ :

يمكن تعريف التشخيص على أنه " إدلاء الآراء والأحكام على حالة المؤسسة ، والذي قد ينجر عنه الخروج بنتائج إيجابية أو استنتاج نقائص " .

ويعرف BSOW.G التشخيص على أنه " مصطلح يستعمل في العلوم الطبية ، أما فيما يخص المجال الصناعي فإنه يستعمل في المؤسسات بهدف استخلاص المعضلات والمشاكل التي تتخبط فيها المؤسسة " .

أما Pthbou.J فيعرف التشخيص على أنه "عبارة عن تحليل للإشارات المعبرة والبحث عن الأسباب والمسؤوليات الداخلية والخارجية " ، ومما سبق يمكننا استخلاص خصائصها التشخيص على أنه:

- عملية دراسة و تحليل للمعلومات المقدمة بهدف إيجاد حل للمشاكل المطروح ؛
- إعطاء التوصيات اللازمة لتقادي ذلك الأمر مرة ثانية ؛
- دراسة كل من رقم الأعمال والنتيجة والمر دودية ؛
- يسمح بتوفير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار .

1-توفيق رفاع ، "محددات اختبار الهيكل التمويلي للمؤسسة " ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر،2002، ص ص 41،42 .

ثانيا : أدوات تشخيص المالي

يهدف التشخيص المالي إلى تحديد و معرفة جوانب القوة و الضعف في الحياة المالية للمؤسسة ، و ذلك ضمانا لتحسين الوضع في المستقبل ، و ضمان استمرار التسيير الفعال ، و ذلك باستخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها و هي ¹ :

1- تحليل الهيكل المالي:

الهدف منه ضمان تمويل الاحتياجات دون التأثير على التوازن المالي و المردودية المالية ، و هذا بالاعتماد على المنظور الوظيفي بالفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل .

2- تقييم المردودية :

و هي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها ، و هو المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء و يمكن من خلاله اتخاذ قرارات التمويل و الاستثمار و غيرها .

3- تحليل التدفقات المالية:

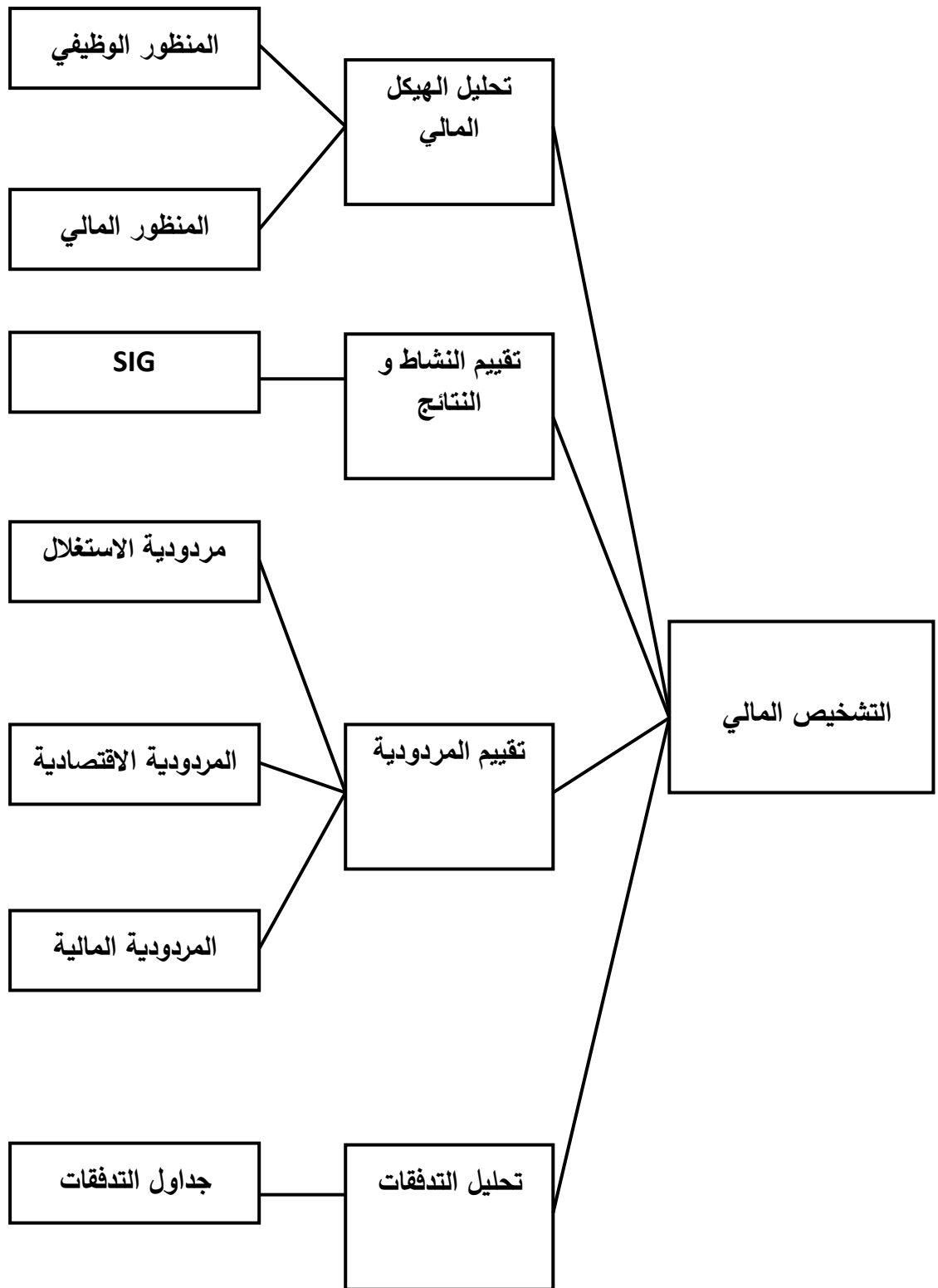
تمثل التحليل الأكثر تطورا و يمكن من تحليل التوازن المالي و الوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة و تحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز، كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي و التي تساعد في اتخاذ القرارات الاستراتيجية و تقييم الاستراتيجية المالية المعتمدة.

4- تقييم النشاط و النتائج:

يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج و الحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية و ذلك باستخدام الأرصة الوسيطة للتسيير و هي عبارة عن أرصة تبين مختلف مراحل النتيجة و أسباب تحققها مما يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة ، و يمكن توضيحها في الشكل التالي:

1-الياس بن ساسي, يوسف قريشي, نفس المرجع السابق, ص ص 52، 53.

الشكل رقم (01) : أدوات التشخيص المالي



المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، نفس المرجع السابق، ص ص 52-53.

المطلب الثاني : أساليب تشخيص المالي و خطواته

أولا : أساليب تشخيص المالي

تتضمن عملية التشخيص مجموعة من الطرق الممكن استخدامها لتوصيف و تحديد الوضعية المالية للمؤسسة وكذا مستوى أدائها و حتى تمكن الاسترشاد بها في عمليات التنبؤ المستقبلية لهذا الأداء ، و من أهم الأساليب المعتمد في عمليات التشخيص نجد ¹ :

1- التشخيص المالي بالاعتماد على التدفقات المالية :

يتمثل في التحليل الذي يقوم بمعالجة التدفقات الداخلة و التدفقات الخارجة من المؤسسة في شكل وحدات نقدية ، حيث يشكل أداة مهمة للتحليل المالي ذلك أنه يسمح بمراقبة التوازن بين الاستخدامات و الموارد قصيرة ، متوسطة و طويلة الأجل كما يعد الأداة الوحيدة التي تسمح بضمان أي الإستراتيجيات المالية هي القابلة للتحقيق و في أي شروط وفحص الإستراتيجية المختارة و ذلك بمحاكاة التدفقات المتوقعة الملائمة ، أيضا تاريخيا يسمح بفهم مشاكل الخزينة التي لاقتها المؤسسة .

يمكن من خلال توقعات و عبر المخطط التمويل يعطي لنا إمكانية تحديد احتياجات الأموال للمؤسسة مواردها الداخلية ، مبالغ التمويل الخارجية الضرورية ، معرفة المخاطر التي تلقيها المؤسسة نتيجة صعوبات في الخزينة أو حتى توقف عن الدفع ، و بالتالي يمكن إيجاز أهمية التشخيص المالي وفق التدفقات النقدية في العناصر التالية :

- تقييم تدفق الخزينة التشغيلي الشيء الذي يسمح بقياس الخزينة الناتجة من النشاط ذلك أنه المعلوم بقاء و استمرار المؤسسة متوقف على قدرها على توليد وخلق فوائض في الخزينة من أنشطتها ؛
- تقييم الجهود المبذولة فيما يتعلق بالاستثمار المهم هو ذلك الاستثمار الذي يقدم في حياته فائضا في الخزينة يفوق الإنفاق المبدئي؛
- يبين لنا أهمية التنازلات مقارنة بتدفقات الاستثمار؛
- فيما يتعلق بالتمويل يتم البحث فيما إذا كان تدفق الخزينة كافيا لتسديد القروض طويلة الأجل .

1- بلخير باكاري " أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر ، 2010 ، ص 28.

2- التشخيص المالي لاعتماد على المؤشرات المالية :

يعد أهم الأساليب وأكثر استعمالاً لما يتمتع به من قدرة وفعالية في تفسير العديد من الجوانب المالية و عناصر الكفاءة لدى المؤسسة، كما أن هذا الأسلوب قابل للاستخدام في الأسلوبين السابق و اللاحق من أدوات التشخيص المالي ، وقد تتعدد الفئات أو المجموعات التي يتم من خلالها تصنيف هذه المؤشرات المالية إلا أنه يمكن بداية توضيح أن المؤشر المالي يمثل علاقة رياضية بسيطة بين بسط ومقام هذه العلاقة تعكس جانباً من الأداء العملي لكل منهما ، فمثلاً ربحية الدينار المستثمر تعكس العلاقة بين مقدار الأرباح التي تحققت و حجم الاستثمارات التي تم توظيفها لتحقيق هذه الأرباح ، ومن ثم فإن العلاقة السببية هي المحور الأساسي و المهم في البحث و التحديد لهذه المؤشرات فمن غير الممكن استخدام مؤشر لا يعكس هذه العلاقة السببية ، ويمكن تحديد المجموعات الأساسية التي يمكن تصنيف المؤشرات تبعاً لها على النحو الآتي :

- مؤشرات السيولة ؛
- مؤشرات الرافعة التمويلية و هيكل التمويل ؛
- مؤشرات الربحية ؛
- مؤشرات الكفاءة و معدلات الدوران ؛
- مؤشرات سوق المال ؛
- مؤشرات النشاط .

3- التشخيص المالي لاعتماد على نماذج التنبؤ لوضع المالية :

يرجع الفضل في ظهور هذا الأسلوب إلى مجهودات الباحثون من الولايات المتحدة منذ بداية الستينات ، حيث كان Beaver عام 1966 أول باحث أنجز دراسة في هذا المجال فبني نموذجاً للتنبؤ لتعثر الشركات ، ثم تبعه في ذلك الباحث Altman بإعداد نموذج الخاص و الذي شاع استخدامه فيما بعد تحت مسمى نموذج Score-Z وقد بني كل منهما نموذجاً على مجموعة من النسب المالية المركبة و المترابطة ضمن سلاسل زمنية يمتد أفقها الزمني على مدار عدة فترات محاسبية ليتشكل منها نموذج إحصائي يضيف على تلك النسب سمة الديناميكية وبقدر يجعلها أداة صالحة للتنبؤ لفشل المالي للشركات.

ثانيا : خطوات تشخيص المالي

يقصد بها تلك الخطوات العملية المتبعة في التشخيص و تختلف هذه الخطوات من مؤسسة إلى أخرى ومن محلل إلى آخر حسب الهدف من التشخيص و بشكل عام تتلخص الخطوات الأساسية لمنهجية التشخيص في النقاط التالية¹ :

- تحديد الهدف من التشخيص (السياسة و القرار المراد اتخاذه) ؛
- الفترة الزمنية المعنية لدراسة ؛
- اختيار زمن المقاربة أو الطريقة المناسبة للتشخيص(تشخيص تطوري ، تشخيص مقارنة) ؛
- جمع المعلومات المالية والإضافية الخاصة بمحيط المؤسسة ؛
- إجراء الحسابات اللازمة واستعمال النسب و وضع المؤشرات في الجداول ؛
- التحليل ومقارنة النتائج لمعايير المعتمدة ؛
- التشخيص الشامل وهو تحديد نقاط القوة و مواطن الضعف و وضع ملخص في حدود جودة المعلومات المتاحة و وضع التوصيات ؛
- رسم السياسات و اتخاذ القرارات المناسبة .

1- عريف عبد الرزاق، يحيوي مفيدة، أثر IFRS/IAS على التحليل المالي، الملتقى الدولي الأول حول SCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية، يومي 17-18/01/2010 ، المركز الجامعي الوادي ، ص 11 .

المطلب الثالث : شروط تشخيص المالي و أهدافه

أولا : شروط تشخيص المالي

يتعلق الأمر هنا بمعرفة المكلف عداد التشخيص ومدته وتكلفته وكذا توفر المعلومات اللازمة والتي نذكر منها ¹ :

أ- الشخص المكلف عداد التشخيص :

يمكن إعداد التشخيص من طرف إطارات المؤسسة المؤهلين وذوي الخبرة أو الاستعانة بمستشارين خارجيين وهذا يتوقف على رغبة مسيري المؤسسة والمتعاملين معها ، وأيضا على تكلفة هذه العملية ، والكفاءات المتوفرة في كل طرف ، وعلى درجة الثقة التي يمنحها المتعاملون مع المؤسسة لمصادقية النتائج المصرح بها .

إلا أن لكل طريقة إيجابيات وسلبيات كما هو موضح في الجدول أدناه :

الجدول رقم (01) : إيجابيات و سلبيات الأطراف المكلفة بالتشخيص .

المشخص المكلف بالتشخيص من خارج المؤسسة	المشخص المكلف بالتشخيص من داخل المؤسسة
الخبرة المكتسبة من التحاليل المماثلة تتيح الحصول على نتائج سريعة .	أقل خسارة في الوقت نتيجة لأخطار المستشارين الخارجيين
القيام بدراسة طريقة جديدة تسمح بتسليط الضوء على عناصر قد يتجاهلها أعوان الأمن .	فحص يكون أكثر عمقا لأن المؤسسة تعلم جيدا ما وراء الظاهر .
رأي خارجي له قابلية أكثر .	خطر أقل على مستوى البسيكولوجي .
ان الاستنتاجات المعدة بعد تدخل المستشار الخارجي يتم قبولها بسهولة .	تكون المؤسسة أكثر تحفزا للتصرف اذا ما اكتشفت هي نفسها نقاط ضعفها وقوتها .

. Source:Hamdi k;comment diagnostiquer et redresser une entreprise, Ed: Rissala, algerie, 1995p 22 .

¹مرقية بوشوشة ، ماضي لقاسم ، " علاقة التشخيص المالي بإستراتيجية المؤسسة " الملتقى الوطني حول التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية ، يومي 22-23 / 05 / 2012. المركز الجامعي سوق أهراس ص 45 .

ب- توفير المعلومات: التي يمكن من خلالها اكتشاف أسباب الإختلالات معلومات داخلية وخارجية :

- معلومات داخلية : وهي معلومات تتعلق بسير المؤسسة وتخص كل وظيفة فيها وتشمل

معلومات عن النتائج ، عن المبيعات ، طرق التسيير، مشاكل التشغيل ، معلومات عن وسائل

التنظيم . وتتمثل مصادر المعلومات الداخلية في الوثائق الخاصة لمؤسسة ووثائق محاسبية ومالية

، محاضرات

- معلومات خارجية : وتتعلق بالمحيط مثل تصرفات الزبائن ، اختياراتهم ، أذواقهم ... إلخ

ومصدرها المراكز المتخصصة ، الهيئات والدراسات المختلفة

ج- التكلفة والمدة : تتوقف تكلفة ومدة القيام بالتشخيص على طبيعة التشخيص (مالي،

إستراتيجي ، عام ،...) مستوى مساهمة الموظفين والإطارات .

د- توفير الظروف الملائمة داخل المؤسسة لتسهيل مهمة المشخص : إن عملية إعلام وإقناع

عمال المؤسسة بضرورة التشخيص يعتبر أمرا ضروريا وحيويا لنجاحها لكونهم يساعدون ويسهلون

مهمة المشخص (تأديتها على أحسن وجه) وحتى تكون الأمور جدية لنسبة للمشخص يستحسن

تعيين شخص مسؤول في المؤسسة يسهل مهمتهم في التنقل بين مختلف المصالح ويعالج العراقيل

التي تواجهها من حين لآخر.

ه- اهتمام الإدارة لعملية : هذا العنصر يبدو غير ضروري لكن التجربة أثبتت عكس ذلك أي

أنه كلما كانت الإدارة وعلى رأسها المسؤول الأول مهتمة بهذه العملية كلما تقانت الأطراف الأخرى

في المؤسسة في توفير كل ما يحتاجه المشخص ، لإضافة إلى العلاقات الحسنة التي تنشئها معه

وأثرها على نوعية التشخيص .

ثانيا : أهداف التشخيص المالي

يهدف التشخيص المالي إلى :

- فهم تطور المؤسسة عبر الزمن حتى تاريخ القيام بالتشخيص
- تحضير المخطط الإستراتيجي للمؤسسة بالنسبة للسنوات المقبلة ودراسة إمكانيات تنمية أنشطتها (التنوع ، التخصص ، الإدماج ، إلخ.....) .
- يساعد المؤسسة على اتخاذ القرارات من خلال اكتشاف وتحليل نقاط القوة والضعف للمؤسسة .
- يساعد على إعطاء الشروحات المناسبة ومعرفة الأسباب ، وبالتالي اقتراح الحلول الملائمة .
- تزويد المسيرين ببنك من المعلومات التي على أساسها يتم اتخاذ القرارات الصائبة في ميدان التوجيهات الإستراتيجية ¹ .
- يعتبر التشخيص المالي كأداة لتقييم الوضع المالي للمؤسسة بشكل عام والوضع النقدي بشكل خاص؛
- يضمن تقييم الموقف الاستراتيجي للمؤسسة من خلال تحديده لنقاط القوة و الضعف في بيئة المؤسسة الداخلية و تقييمه للفرص و التهديدات في البيئة الخارجية للمؤسسة؛
- يضمن مقارنة البيانات و المعلومات الفعلية مع البيانات و المعلومات المخططة (المعايير) و تحديد الانحرافات وبالتالي تحليلها و معرفة أسبابها باستخدام بعض الأساليب الفنية و صياغة النماذج.
- يساعد في تقييم الأداء التشغيلي (الفعلي) ومقارنته بالأداء المخطط ، بغرض تحديد الانحرافات لمعرفة أسبابها باستخدام بعض الأساليب الفنية و صياغة النماذج ² .

1- خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة، دار هومة، الجزائر، 2010، ص،ص،48،70

2- حسيب بهلول، " التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية"،دراسة حالة مذابح الغرب، رسالة ماجستير،تخصص مالية مؤسسة ، جامعة عنابة، 2008 ص 2 .

خلاصة الفصل :

يلعب التشخيص المالي دورا هاما وبارزا في الادارة المالية كونه يساهم في وضع السياسات الواجب اتباعها لتقييم أداء المؤسسات ووضعها المالي من أجل تشخيص نقاط القوة وتحديد ايجابياتها وكذلك الوقوف على نقاط الضعف وتحديد مسبباتها وأخيرا اتخاذ القرارات اللازمة، كما له استعمالات ومجالات كثيرة كالتخطيط والتحليل الائتماني..... الخ.

كما أن طرق التحليل المالي تختلف حسب الغرض وحسب الجهة القائمة بعملية التحليل نظرا لاختلاف الطرق و النظم المحاسبية المستعملة في تحديد عناصر القوائم المالية ، وبالرغم من اختلاف كل من النسب المالية لكنها متراكمة ومتكاملة ، حيث يمكن تفسير أي نسبة بصفة محايدة عن النسب و المؤشرات الأخرى ولهذا يجب الربط بينها من اجل تفسيرها وتحديد الوضعية المالية للمؤسسة .

الفصل الثاني :

الوثائق المستخدمة في

التحليل المالي

المبحث الأول : الميزانية وجدول حساب النتائج

المطلب الاول : الميزانية

تعرف الميزانية المحاسبية على أنها كشف تقوم به في وقت معين يمثل نهاية كل سنة ,لمجموعة ما تملكه من أموال في شكل أصول و لكل ما عليها من أموال في شكل خصوم و الفرق بينهما يمثل النتيجة الصافية للدورة سواء ان كانت ربح او خسارة ¹ .

كما تعتبر الميزانية على أنها : "عبارة عن جدول لاستعراض القيم الخاصة لممتلكات المؤسسة , و التزاماتها في تاريخ معين و عادة ما تنظم في بداية السنة المالية أو في نهايتها , و يحتوي جدول الميزانية على خانتين , الأولى بالأموال و تشغل الجهة اليمنى و الثانية خاصة بالخصوم و تشغل الجهة اليسرى" ² .

كما تعرف على أنها : مرآة ينعكس عليها الوضع المالي حيث , أنها تحتوي على ملخص نشاط المؤسسة و قوتها و مدى تقدمها و تطورها , و هي تحتوي على موجودات و حقوق المؤسسة و قوتها , و من جهة أخرى مطالبها و التزاماتها , و لقد اصطلح فنيا رسم الميزانية في شكل جدول أو قائمة تنظم الأصول أي الموجودات في الجانب الأيمن , أما في الجانب الأيسر مطلب و التزامات المؤسسة و تسمى الخصوم" ³ .

يمكن الاستنتاج من التعاريف السابقة أن الميزانية المحاسبية هي صورة لوضع المؤسسة في وقت ما أي أنها تظهر ذمة المؤسسة التي تتمثل في عناصر الأصول , و عناصر الخصوم المجمعة , أي ان لكل شخص طبيعي أو محتوى قصة تتألف من عناصر موجبة , و عناصر سالبة و الميزانية يظهر في جانبه الأيمن مجموعة الأصول , و في الجانب الأيسر مجموعة الخصوم التي تمتلكها المؤسسة حيث يحافظ على تساوي الطرفين.

1- مبارك لسوس , التسيير المالي , ديوان للمطبوعات الجامعية, الطبعة 2 , الجزائر 2012 ,ص17.

2- ابراهيم الأعمش , أسس المحاسبة العامة , ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1999 ,ص6.

3-عبد الكريم بويقوب, أصول المحاسبة العامة, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1999 ,ص19.

-المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية : قرص النظام المحاسبي المالي عرض عناصر محددة كحد ادنى يجب إدراجها في الميزانية و هي ¹ :

- الأصول :

- التثبيات المعنوية.
- التثبيات العينية .
- المساهمات.
- الأصول المالية.
- أصول الضريبية (مع تمييز الضرائب المؤجلة),
- الزبائن و المدينين الآخرين و الأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا).
- خزينة الأموال الايجابية و معادلات الخزينة الايجابية.

- الخصوم:

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عمليات التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الاقفال , مع تمييز رأس المال الصادر و الاحتياطات و النتيجة الصافية للسنة المالية و العناصر الأخرى .
- الخصوم غير الجارية التي تتضمن فائدة ,
- الموردون و الدائنون الآخرون
- خصوم الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)
- خزينة الأموال السلبية و معادلات الخزينة السلبية,
- بالإضافة الى معلومات أخرى تظهر في الميزانية أو في الملحق :
- وصف طبيعة و موضوع كل احتياط في الاحتياطات ,
- حصة الاكثر مناسبة للحسابات الدائنة و الحسابات المدينة ,
- مبالغ للدفع و الاستلام ,

- المؤسسة الأم ,
- الفروع ,
- المؤسسات المساهمة في المجتمع ,
- جهات اخرى مرتبطة (مساهمين, مسيرين.....)
- في إطار مؤسسات رؤوس الاموال, و من اجل كل فئة أسهم ,
- عدد الأسهم المرخصة , الصادرة , غير محررة كليا ,
- القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل إذا لم تكن الأسهم قيمة اسمية,
- تطور عدد الأسهم بين بداية و نهاية السنة المالية
- عدد الأسهم التي تملكها المؤسسة ,
- فروعها و المؤسسات المشتركة ,
- الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في اطار خيارات أو عقود البيع
- حقوق و امتيازات و تخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم.
- عرض الميزانية المحاسبية:

يتم تبويب حسابات الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي ضمن ثلاثة مجموعات رئيسية. حيث تتضمن البنود المختلفة ضمن : الأصول الخصوم و الأموال الخاصة. و يتم تنظيم الأصول و الخصوم في الميزانية ضمن عناصر جارية و عناصر غير جارية وفقا لشروط أبرزها معيار المدة الزمنية و يتم ترتيبها وفق البنية الهيكلية التالية:

الجدول رقم (02) : جدول الميزانية المالية (الأصول) .

الأصول	N الاجمالي	N الاهتلاكات
أصول غير الجارية :		
شهرة محل (goodwill)	207	2807,2907
تشبيات غير مادية	20 (باستثناء 229)	280 (باستثناء 2807)
تشبيات المادية	21 (باستثناء 229)	290 (باستثناء 2907)
تشبيات قيد التنفيذ	23	282 , 281 291 , 292 , 293

		<p>تثبيات المالية</p> <p>سندات تحت المعادلة</p> <p>مساهمات أخرى ومديون مرتبطون</p> <p>سندات أخرى ثابتة</p> <p>اقراض واصول مالية اخرى غير جارية</p>
	<p>265</p> <p>26 (باستثناء 269 , 265)</p> <p>271 , 272 , 273 , 274 ,</p> <p>275 , 276</p>	
		مجموع الأصول الغير الجارية
		<p>أصول الجارية</p> <p>المخزونات وقيد التنفيذ</p> <p>المديون و الاستخدامات المماثلة</p> <p>الزبائن</p> <p>مديون الاخرون</p>
39	30 الى 380	
491	41 (باستثناء 419)	
495 , 496	409,مدين[42,43,44	
	(باستثناء448,444)46,45	
	444 , 445, 447	
	48مدين	
	50 (باستثناء 509)	
	519 و المدينين الاخرين 51 ,	
	52,53,54	
59		الضرائب
		الاول الاخرى الجارية
		النقديات و المتشابهة
		التوظيفات و الاصول المالية
		الاخرى
		الخبزينة
		مجموع الأصول الجارية
		مجموع العام للأصول

الجدول رقم (03): الميزانية المالية (الخصوم)

N	الخصوم
<p>108,101</p> <p>109</p> <p>106,104</p> <p>105</p> <p>107</p> <p>12</p> <p>11</p>	<p>الاموال الخاصة</p> <p>الرأس المال الصادر</p> <p>الرأس المال غير مطلوب</p> <p>العلاوات و الاحتياطات</p> <p>فارق اعادة التقييم</p> <p>فارق المعادلة</p> <p>النتيجة الصافية</p> <p>اموال خاصة أخرى-ترحيل من جديد</p>
	<p>حصة الشركة المدمجة</p>
	<p>حصة ذوي الأقلية</p>
	<p>المجموع 1</p>
<p>17,16</p> <p>155,134</p> <p>229</p> <p>15 (باستثناء 151) 132,131</p>	<p>الخصوم الغير الجارية</p> <p>القروض و الديون المالية</p> <p>الضرائب (المؤجلة و الممونة)</p> <p>ديون أخرى غير الجارية</p> <p>مؤونات ونواتج مسجلة سلفا</p>
	<p>مجموع الخصوم غير الجارية 2</p>

<p>40 (باستثناء 409) الحسابات الدائنة، 444،447،445 419،509،دائن [43،42،44) باستثناء 444الى [45،48،46 (447 519،و ديون أخرى51،دائن52</p>	<p>الخصوم الجارية الموردون والحسابات المرتبطة الضرائب ديون أخرى خزينة الخصوم</p>
	<p>مجموع الخصوم الجارية 3</p>
	<p>مجموع العام للخصوم</p>

المصدر: الجريدة الرسمية،مرجع سبق ذكره،ص33

ثانيا : الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

ان الميزانية بشكلها المحاسبي حسب المخطط الوطني المحاسبي لا تستجيب للأهداف المالية ، لذلك
وجب اجراء بعض التعديلات على كل من الأصول و الخصوم هذا التعديل يعتبر بمثابة الانتقال من
الميزانية المحاسبية الى الميزانية المالية :

أي المرور من تقييم محاسبي لعناصر الميزانية إلى القيمة المالية لهذه العناصر وتتمثل هذه التعديلات
في ¹ :

- إلغاء بعض العناصر الميزانية التي تعتبر عن أصول حقيقية .
- إضافة بعض العناصر للأصول التي تستعملها المؤسسة في نشاطها و لا تملكها .
- إعادة تقييم بعض عناصر الأصول .
- إعادة ترتيب عناصر الميزانية .

⁰¹ كشرود بشير "تشخيص مؤسسات الانجاز في قطاع البناء،رسالة لنيل شهادة الماجستير"،فرع
تسيير،ديسمبر1998،كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر .

1- إلغاء بعض عناصر الميزانية التي لا تعبر عن أصول حقيقية :

المصاريف الاعدادية :

في الواقع هي أصل وهمي لأنها غير مادية وغير معنوية وبذلك قيمتها الحقيقية معدومة فهي إذن تحذف من الاستخدامات الثابتة و تحقق قيمة ناقصة من الأموال الخاصة .

2- إضافة بعض العناصر للأصول التي تستعملها المؤسسة في نشاطها ولا تملكها:

أ . **القرض الايجاري** : يمكن المؤسسة أن تستأجر استثمارات عن طريق القرض الايجاري لاستخدام هذه الاستثمارات في دورة الاستغلال ، ومن الناحية المحاسبية لا يظهر في الميزانية المحاسبية سوى تسديد مصاريف قسط الإيجار السنوي ومن نظرة مالية يسجل القيمة الكلية لأقساط الاستئجار في جانب الأصول (الاستخدامات الثابتة). وتسجل كذلك في شكل ديون طويلة الأجل في جانب الخصوم .

وعند تسدد قسط الإيجار هناك طريقتين لمعالجتها ماليا:

1- **حالة الأخذ بالقيمة الإجمالية** : تبقى في الاستخدامات الثابتة القيمة الكلية للإيجار بينما يسجل في الأموال الخاصة قسط الإيجار المسدد الذي يعتبر إهلاك القرض الايجاري ، وقسط السنة القادمة في ديون قصيرة الأجل و الباقي في ديون طويلة الأجل.

2- حالة الأخذ بالقيمة الصافية:

أ. تسجل فقط القيمة للاستثمار المؤجر في الاستخدامات الثابتة و يسجل القسط للسنة القادمة في ديون قصيرة الأجل و الباقي في ديون طويلة الأجل.

ب . أوراق القبض المخصومة التي لم يحن بعد ميعاد استحقاقها : قد تسحب الشركة ورقة قبض على احد زبائنها كضمان لتسديد دينه ، و لوجود احتياج مالي للمؤسسة قد تلجأ لخصمها لدى احد البنوك فتحصل من خلال ذلك على سيولة مالية ومن الناحية المالية يعتبر خصم الورقة بمثابة قرض تحصلت عليه المؤسسة للمدة بئن تاريخ الاستحقاق و تاريخ تقديم الورقة للتحويل .

3- إعادة تقييم بعض عناصر الأصول: بصفة عامة يعاد تقييم الاستثمارات و المخزونات حسب

قيمتها السوقية وينتج عن إعادة التقييم قيمة زائدة إذا كانت القيمة الحقيقية (السوقية) اكبر من القيمة المحاسبية ،وقد نحقق قيمة سالبة ،إذا كانت القيمة الحقيقية اصغر من القيمة المحاسبية ،و هذا ما يسمى بفرق إعادة التقييم الذي يضاف إلى الأموال الخاصة إذا كان موجبا ، ويخفض إذا كان سالبا.

ونشير أن قيمة شهرة المحل إذا غيرت المؤسسة نشاطها ستكون معدومة.

4- إعادة ترتيب عناصر الميزانية : حيث نميز بين طريقتين :

1. الطريقة الوظيفية : حيث ترتب عناصر الأصول حسب استخداماتها أو حسب وظيفتها . استثمار استغلال.... الخ . وترتب عناصر الخصوم حسب مدتها . وتستخدم هذه الطريقة من طرف مسيري المؤسسات .
 2. طريقة السيولة : حيث ترتب الأصول حسب درجة سيولتها : كل استخدام يبقى اكثر من سنة يمثل استخدام ثابت و كل استخدام يبقى اقل من سنة يمثل استخدام متداول .
- كما ترتب الخصوم حسب درجة استحقاقيتها حيث : كل مورد يبقى اكثر من سنة يمثل مورد دائم وكل مورد يبقى اقل من سنة يمثل مورد متداول .

جدول رقم(04) : الميزانية المالية

المبالغ	الموارد	المبالغ	الاستخدامات
	(1).الأصول الدائمة :		(1).الاستخدامات الثابتة:
	الأموال الخاصة ديون طويلة الاجل		الاستثمارات قيم ثابتة أخرى
	الديون قصيرة الأجل :		الاستخدامات المتداولة :
	- ديون قصيرة الأجل للاستغلال وخارج الاستغلال : - خصوم الخزينة : تسبيقات بنكية الكشف على الحسابات		- استخدامات متداولة للاستغلال و خارج الاستغلال: قيم الاستغلال قيم خارج الاستغلال - أصول الخزينة
	مجموع الموارد		مجموع الاستخدامات

المصدر: ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، التحليل المالي الجزائر دار المحمدية العامة، الجزء الاول، 1998 ،

ثانيا : تحليل ميزانية من خلال توازنات مالية و النسب

يعتبر استخراج المؤشرات المالية من أبرز الأهداف التي يعتمد عليها المسير المالي لابرار مدى توازن المؤسسة ، فهذه المؤشرات يتم من خلالها قياس درجة تحقق التوازن المالي ، ويمكن استخراج هذه المؤشرات من خلال الانطلاق من التوازن بين جانب الموارد والاستخدامات ¹ .

$$\text{مجموع الأصول} = \text{مجموع الخصوم} / \text{مجموع الاستخدامات} = \text{مجموع الموارد}$$

نقوم بتعويض مكونات كل من الاستخدامات والموارد ونجد:

$$\begin{aligned} & \text{الاستخدامات المستقرة} + \text{استخدامات الاستغلال} + \text{استخدامات خارج الاستغلال} + \text{استخدامات الخزينة} = \text{الموارد} \\ & \text{الدائمة} + \text{موارد الاستغلال} + \text{موارد خارج الاستغلال} + \text{خزينة الموارد} \end{aligned}$$

ومنه فأن :

$$\begin{aligned} & \text{الموارد الدائمة} - \text{الاستخدامات المستقرة} = (\text{استخدامات الاستغلال} - \text{موارد الاستغلال}) + (\text{استخدامات خارج الاستغلال} \\ & \text{الاستغلال} - \text{موارد خارج الاستغلال}) + (\text{استخدامات الخزينة} - \text{موارد الخزينة}) \end{aligned}$$

وبالتالي :

$$\begin{aligned} & \text{رأس المال العامل الصافي الإجمالي} = \text{الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال} + \text{الاحتياج في رأس المال} \\ & \text{العامل خارج الاستغلال} + \text{الخزينة الصافية}. \end{aligned}$$

أي أن :

$$\begin{aligned} & \text{رأس المال العامل الصافي الإجمالي} = \text{FRng} = \text{الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي} + \text{BFRng} + \text{الخزينة} \\ & \text{الصافية TN} \end{aligned}$$

ومنه :

$$\text{TN} = \text{FRng} + \text{BFRng}$$

رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng :

يعرف رأس المال العامل الصافي الإجمالي بأنه قسط الأموال الدائمة التي تخصصها المؤسسة لتمويل أصولها المتداولة ، كما يعرف بقسط الموارد (ذات درجة استحقاق ضعيفة) التي تخصص التغطية المالية للأصول (ذات درجة سيولة مرتفعة) غير أن بفضل المساواة بين الأصول المالية والخصوم المالية ، يتم حساب رأس المال العامل الصافي الإجمالي وفقا لمنظورين هما ¹ :

$$\text{FRng} = \text{Rd} - \text{Es} \quad \text{- منظور أعلى الميزانية:}$$

حيث تمثل Rd الموارد الدائمة ، و Es الاستخدامات المستقرة .

$$\text{FRng} = (\text{Eex} + \text{Ehex} + \text{Et}) - (\text{Rex} + \text{Rhex} + \text{Rt}) \quad \text{- منظور أسفل الميزانية:}$$

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = (استخدامات الاستغلال + استخدامات خارج الاستغلال + استخدامات الخزينة) - (موارد الاستغلال + موارد خارج الاستغلال + موارد الخزينة)

إن تحليل رأس المال العامل يمكن القيام به من خلال حساب علاقة رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي ومنه تظهر ثلاث فرضيات :

- الفرضية الأولى : الأصول المتداولة = الخصوم المتداولة أي $\text{FR}=0$ وتمثل حالة التوازن المالي الأدنى وهو ما يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها ، وهي حالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة .
- الفرضية الثانية : الأصول المتداولة أكبر من الخصوم المتداولة وهو ما يعني أن رأس المال العامل موجب $\text{FR}>0$ ، هذا يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن قدرة المؤسسة على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها ، كما تمكنها من مواجهة المشاكل غير المتوقعة .
- الفرضية الثالثة : الأصول المتداولة أقل من الخصوم المتداولة وهو ما يعني أن رأس المال العامل سالب $\text{FR}<0$ ، ما يعني على الأرجح أن المؤسسة في هذه الحالة تواجهها صعوبات في الأجل القصير وهو ما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الغير ، مما يتطلب القيام بتعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي.

الاحتياج في رأس المال العامل BFR_{ng} :

يعرف بأنه الفرق بين الاحتياجات الدورية للمؤسسة (الأصول المتداولة ما عدا القيم الجاهزة) و الموارد الدورية (الديون القصيرة الأجل ما عدا السلفيات المصرفية) يحسب بالديون القصيرة الأجل .
احتياجات رأس المال العامل تقيس مبلغ الأصول المتداولة الغير ممولة من طرف الخصوم من نفس الطبيعة و تحسب احتياجات رأس المال العامل بالعلاقات التالية ¹ :

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{قيم جاهزة} + \text{القيم الغير الجاهزة}) - (\text{مجموع ديون قصيرة الأجل} + \text{سلفيات مصرفية})$$

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{مجموع الاصول المتداولة} + \text{القيم الجاهزة}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} + \text{سلفيات مصرفية})$$

هناك ثلاث حالات مختلفة لاحتياجات رأس المال العامل ² :

احتياجات رأس المال العامل موجب $BFR > 0$: تكون دورة استغلالها أكبر من مواردها حيث تقوم بتمويل الاحتياجات قصيرة المدى اما بالاعتماد على الفائض في مواردها الطويلة المدى واما بالاعتماد على موارد مالية مكملة .

احتياجات رأس المال العامل مساوية صفر $BFR = 0$: استخدامات الاستغلال متساوية مع مواردها ليس لديها احتياجات لتمويل الاستغلال لأن الخصوم الدورية كافية لتمويل أصول دورية (أصول متداولة) .

احتياجات رأس المال العامل سالبة $BFR < 0$: الموارد أكبر من دورة الاستغلال ليس لديها احتياجات لتمويل المؤسسة لها فائض في رأس المال العامل موجه لتغطية وتمويل احتياجات الدورة .

01سليمن ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان ، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص6 .

02شروية دليلة، دور التحليل المالي في المؤسسة ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر، تخصص مالية، بومرداس، 2005، ص37 .

الخبزينة :

ويمكن تعريفها كما يلي :

- الخبزينة هي فرق بين الموارد المستعملة لتمويل نشاط المؤسسة و الاحتياجات الناتجة من هذا النشاط خلال فترة زمنية .

- الخبزينة هي مجموعة السيولة التي هي تحت تصرف المؤسسة .

- الخبزينة هب مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية أي مجموع الأموال السائلة التي تستطيع المؤسسة استخدامها فورا و الخبزينة هي على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن وجود توازن مالي بالمؤسسة .

من خلال ما سبق يمكن استنتاج العلاقة التالية :

$$\text{الخبزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

$$\text{الخبزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{التسيقات البنكية}$$

هناك ثلاث حالات مختلفة للخبزينة وهي كالآتي :

الخبزينة موجبة $TR > 0$:

تفسر هذه الحالة (الأموال الدائمة > الأصول الثابتة) وبالتالي هناك فائض رأس المال العامل و يجد هذا الفائض مكانة في شكل سيولة وهو ما يشكل خبزينة ايجابية بإمكانها تمويل جزء من الاصول .

الخبزينة تساوي الصفر $TR = 0$:

تكون المؤسسة في هذه الحالة قد حققت التوازن المالي وذلك بتطابق كل من رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل . هذا يعني أن الخبزينة مثلى و تعبر عن مدى محافظة المؤسسة عن وضعيتها المالية .

01- بوشاشي و بوعلام ،المسير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة النشر،ص110

02- مراد حمزة، رباحي احمد، دور التحليل المالي في ابراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية ،مذكرة لنيل شهادة ماجستير، ادارة الاعمال، كلية

علوم التسيير، الجزائر، 2010/2011، ص 57.

الخرينة سالبة $TR < 0$:

تفسر هذه الوضعية بكون المؤسسة بحاجة الى موارد لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل استمرار النشاط بمعنى أن المؤسسة في حالة عجز في توفير السيولة لمواجهة التزاماتها وبالتالي اللجوء الى تسبيقات مصرفية وكذا سلفيات بنكية .

من خلال التعريفات السابقة نجد أن الخزينة هي فرق بين الموارد التي تمويل النشاط والاحتياجات الضرورية لهذا النشاط فالخرينة ليست احتياجا ولكن فائضا وفي حالة العجز في الخزينة يغطى هذا العجز عن طريق القروض البنكية .

المطلب الثاني : جدول حساب النتائج

1- مفهوم جدول حساب النتائج

هو عبارة عن قائمة مالية تبين ملخص الأعباء والإيرادات التي حققتها المؤسسة خلال الدورة المالية ،
فجدول الحسابات النتائج ما هو إلا عبارة عن جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف والإيرادات والفارق
بينهما يعطينا نتيجة الدورة . كما يسمح لنا بتحديد الأرصدة الوسيطة للتسيير . ويعتمد نظام المحاسبي المالي
على نوعين من حسابات النتائج هما ¹ :

جدول حساب النتائج (حسب الطبيعة) : يقدم لنا تحليلا للأعباء حسب الطبيعة فهو يسمح بتحديد مجاميع
التسيير الرئيسية والشكل الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (05) : جدول حساب النتائج حسب الطبيعة

رقم الحساب	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن
70	رقم الأعمال		*****
72	التغير في المخزون		*****
73	الانتاج المثبت		*****
74	إعانات الاستغلال		*****
	انتاج السنة المالية (1)		*****
60	المشتريات المستهلكة	*****	
61 و 62	الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى	*****	
	استهلاك السنة المالية (2)	*****	
	القيمة المضافة للإستغلال (3=2-1)		*****
63	أعباء المستخدمين	*****	
64	الضرائب و الرسوم والمدفوعات المشابهة	*****	
	الفائض الاجمالي عن الاستغلال (4)		*****

*****	*****	الإيرادات العملياتية الأخرى	75
*****	*****	الأعباء العملياتية الأخرى	65
*****	*****	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	68
*****	*****	الإسترجاع من خسائر القيمة والمؤونات	78
*****		النتيجة العملياتية (5)	
*****	*****	الإيرادات المالية	76
*****	*****	الأعباء المالية	66
*****		النتيجة المالية (6)	
*****		النتيجة عادية قبل الضريبة (7=6+5)	
*****	*****	الضرائب المستحقة على النتيجة العادية	698-695
*****	*****	الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية	693-692
*****		مجموع إيرادات الأنشطة العادية	
*****	*****	مجموع أعباء الأنشطة العادية	
*****		النتيجة الصافية للأنشطة العادية (8)	
*****	*****	العناصر غير العادية - الإيرادات	77
*****	*****	العناصر غير العادية - الأعباء	67
*****		النتيجة غير العادية (9)	
*****		النتيجة الصافية للسنة المالية	

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 19 ، الصادرة يوم الأربعاء 28 ربيع الأول عام 1430 هـ ، الموافق ل 25 مارس 2009 ، ص، 30

جدول حساب النتائج (حسب الوظيفة) : يضم الحسابات الخاصة بالأعباء والتي تعرض او تصنف حسب الوظائف الموجودة بالمؤسسة ، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (06) : جدول حساب النتائج حسب الوظيفة

المبلغ الدائن	المبلغ المدين	البيان
*****	*****	رقم الأعمال تكلفة المبيعات
*****		هامش الربح الإجمالي
*****	***** ***** *****	إيرادات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية
*****		النتيجة العملياتية
*****	***** ***** ***** *****	الأعباء حسب طبيعتها : مصاريف المستخدمين مخصصات الاهتلاكات أعباء حسب طبيعتها أخرى الإيرادات المالية الأعباء المالية
*****		النتيجة العادية قبل الضرائب
	***** *****	الضرائب المستحقة على النتيجة العادية تغير الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية
*****		النتيجة الصافية للأنشطة العادية
*****	*****	الاعباء غير العادية الإيرادات غير العادية
*****		النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر : الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 19 ، الصادرة يوم الأربعاء 28 ربيع الأول عام

1430هـ ، الموافق ل 25 مارس 2009 ، ص، 31

عرض حسابات النتائج : أنظر الجدول " 2 "

لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض حسابات النتائج ، يجب موازتها مع كل مؤسسة قصد تقديم معلومات مالية تستجيب لمقتضيات النظم هما ² :

أ- حسابات النتائج حسب الطبيعة : يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها (حصص الاهتلاكات ، مشتريات ، البضائع..... الخ) ، وهو ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية : الهامش الاجمالي ، القيمة المضافة ، الفائض الاجمالي عن الاستغلال ، ومن أجل حساب النتيجة النهائية وفقا لهذه الطريقة نمر بالمراحل التالية :

النتيجة العملياتية : وتم التوصل اليها عن طريق طرح كافة الأعباء العملياتية ، واطافة المنتوجات العملياتية ¹ ، وذلك حساب كل من انتاج السنة المالية، استهلاك السنة المالية، القيمة المضافة و الفائض الاجمالي للاستغلال.

النتيجة المالية : وتم التوصل اليها، وذلك من خلال طرح الاعباء المالية من المنتوجات المالية .

النتيجة الجارية قبل الضرائب : وتم الحصول عليها انطلاقا من النتيجة العملياتية وذلك باضافة النتيجة المالية ، وتمثل النتيجة العادية المحققة على اثر الانشطة الجارية للمؤسسة .

النتيجة الاستثنائية : وهي الفرق الصافي للمنتجات و الأعباء الاستثنائية .

النتيجة الصافية للأعباء المالية : وتساوي الفرق بين مجموع المنتوجات و مجموع الاعباء لتلك السنة المالية.

ب- حساب النتائج حسب الوظائف :

تختلف هذه الطريقة عن الأولى في كيفية حساب النتيجة العملياتية ويشترك معها في كيفية حساب كل من النتيجة العملياتية ، النتيجة الجارية قبل الضرائب والنتيجة الاستثنائية وعليه سوف نكتفي بكيفية حساب النتيجة العملياتية .

وتحسب باستخراج :

-**هامش الاجمالي** : وهو البند الذي يبين نتائج النشاط الرئيسي في المؤسسة ويحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{هامش الربح الاجمالي} = \text{رقم الأعمال} - \text{تكلفة المبيعات}$$

-**التكاليف التجارية** : وهي الأعباء الناتجة عن جهود المؤسسة المبذولة في بيع البضاعة .

-**الأعباء الادارية** : فهي الأعباء التي أنفقها المؤسسة على أنشطتها الادارية العامة .

وتحسب النتيجة العملياتية بالعلاقة التالية :

$$\text{النتيجة العملياتية} = \text{هامش الربح الاجمالي} + \text{المنتجات العملياتية الاخرى} - \text{التكاليف التجارية} + \text{الأعباء الادارية} + \text{الأعباء العملياتية الأخرى} .$$

المبحث الثاني: تحليل بواسطة النسب¹

ان تحليل النسب المالية واحد من أهم أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعا في عالم الأعمال وذلك لأنه يوفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسة .

المطلب الأول : نسب السيولة

السيولة هي مقدرة المؤسسة المقابلة التزاماتها الجارية في تواريخ استحقاقها، ويعتبر عن مقدرة المؤسسة على تحويل أصولها متداولة الى نقود ولسيولة الاول يتمثل في امكانية تحقيق القيمة الفعلية من تحويل الأصول الى نقود وعند احتساب هذه المؤشرات يجب مراعاة الدقة .

1-نسبة التداول :

تعتبر من المؤشرات التقليدية في التحليل المالي والتي تستخدم منذ فترة طويلة لقياس السيولة القصيرة الاجل لأنها تبين مدى الوفاء بالقروض ، وهي عبارة عن قسمة الاصول المتداولة على الخصوم المتداولة وتحسب باستخدام بيانات المركز المالي للمؤسسة وفقا للمعادلة التالية :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وتعتبر هذه النسبة عن عدد مرات التي تستطيع فيها الاصول المتداولة تغطية الخصوم المتداولة ، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على قدرة المؤسسة في مواجهة أخطار سداد الالتزامات المتداولة المفاجئ دون الحاجة الى تحويل جزء من الاصول الثابتة الى سيولة أو الحصول على قروض جديدة.

2-نسبة السيولة السريعة :

هي النسبة التي تعتبر مقياسا لمقدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) من الأصول سريعة التحول الى نقدية أي دون اللجوء الى المخزون وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة - المخزن}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

01 عمار بن مالك ،المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة متتوري قسنطينة ،2010-2011، ص ، ص، 59، 60.

3-نسبة النقدية :

تستخدم هذه النسبة للتعبير عن مدى كفاية الأصول النقدية السائلة و القابلة للتسييل بسهولة ومدى كفايتها لمواجهة الالتزامات قصيرة الأجل والديون مستحقة السداد في العام القادم دون الاضطرار الى بيع أصول جارية أخرى وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة النقدية} = \frac{\text{الموجودات وما يماثلها}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

المطلب الثاني : نسب النشاط

تستخدم هذه المجموعة من النسب لقياس قدرة المؤسسة على تحويل حسابات الميزانية الى مبالغ نقدية أو مبيعات كما تستخدم في الغالب لتقييم أداء المؤسسات المتعلق بالمركز المالي قصير الأجل كمؤشر على نشاط المؤسسة في تاريخ معين أو فترة زمنية معينة . ومن بين هذه النسب نذكر ما يلي :

معدل دوران مجموع الأصول : تعد هذه النسبة من النسب التحليلية المهمة لبيان مدى العلاقة بين المبيعات الصافية وحجم الاصول المستخدمة في خلقها داخل المؤسسة وتساعد دراسة هذه النسبة أو هذا المعدل متابعة تطوره ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية :

$$\text{معدل الدوران مجموع الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

معدل دوران الأصول الثابتة : من مؤشرات التحليلية المهمة في تقييم الأداء التشغيلي أو ما يسمى بمعدل دوران الأصول الثابتة وتكمن اهمية هذا المؤشر في قدرته على قياس كفاءة الادارة كفاءة فعالية أدائها في استغلال واستخدام الأصول الثابتة في خلق المبيعات ويتم حساب معدل دوران الأصول الثابتة وفق العلاقة التالية :

معدل دوران الأصول الثابتة = رقم الأعمال / الأصول الثابتة

معدل دوران الأصول المتداولة :

يقيس هذا المعدل مدى كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول المتداولة في توليد المبيعات ويتم حساب هذا المعدل وفق العلاقة التالية

معدل دوران الأصول المتداولة = رقم الأعمال / الأصول المتداولة

فهذا المعدل يعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الأصول المتداولة في خلق المبيعات وبالتأكيد أنه كلما زادت عدد مرات الدوران كلما زادت إنتاجية الدينار الواحد للمستثمر في الأصول المتداولة في خلق المبيعات وفي ذلك تعظيم للأداء التشغيلي .

نسب دوران المخزون :

تتم هذه النسب بتقدير عدد المرات التي تتجدد فيها المخزونات و معرفة المدة التي يستغرق من أجل تحويلها من مخزونات الى حقوق في حالة البيع على الحساب أو على سيولة جاهزة في حالة البيع النقدي ولحساب هذه النسب يجب التمييز بين المؤسسات التجارية و المؤسسات الصناعية حسب العلاقة التالية :

- المؤسسات التجارية :

مدة دوران البضائع = متوسط المخزون / تكلفة شراء البضاعة المباعة . 360 يوم

- المؤسسات الصناعية :

مدة دوران المواد الأولية = متوسط المخزون / تكلفة شراء المواد أولية. 360 يوم

مدة دوران المنتجات التامة = متوسط المخزون / تكلفة المنتجات التامة الصنع. 360 يوم

من النسب السابقة يمكن استنتاج عدد الدورات في السنة :

عدد دورات البضائع = المشتريات السنوية من البضائع / متوسط المخزون .

عدد دورات المواد الأولية = المشتريات من مواد الأولية المستهلكة سنويا / متوسط المخزون

عدد دورات المنتج التام = تكلفة الانتاج السنوية / متوسط المخزون

نسبة دوران الحقوق تسمح هذه النسبة بمعرفة مدة أجال تحصيل الحقوق .

مدة دوران الحقوق = مجموع حقوق الزبائن (الزبائن + أوراق القبض) / رقم الأعمال بما فيه الرسوم . 360 يوم

عدد دوران الحقوق = رقم الأعمال بما فيه الرسوم / مجموع الحقوق على الزبائن¹

نسبة دوران الموردين

تتم هذه النسبة بتحديد المدة المتوسطة لتسديد ما على المؤسسة من ديون اتجاه الموردين ونميز بين المؤسسات التجارية و الصناعية نظرا لاختلاف في اعادة المشتريات .

- المؤسسات التجارية

مدة دوران الموردين = مجموع قيمة الموردين + أوراق الدفع / مشتريات البضائع . 360 يوم

- المؤسسات الصناعية

مدة دوران الموردين = مجموع قيمة الموردين + أوراق الدفع / مشتريات المواد الأولية . 360 يوم

01 اليمن السعادة ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، تخصص الادارة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ياتنة ، الجزائر ، سنة (2008/2009 ص 97) .

المطلب الثالث : نسب المردودية

ان الهدف من هذه النسبة هو تقدير قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح و الاستمرارية في تطوير المؤسسة والسعي الى أعلى نسب للأصول الى نتائج جيدة مردودية اكبر وهي تتمثل فيما يلي :

- **نسبة مردودية الأصول** : تعبر هذه النسبة عن نتيجة المقارنة بين ما تحصلت عليه المؤسسة وما استخدمه في عملية النشاط .

$$\text{نسبة مردودية الأصول} = \frac{\text{النتيجة الاجمالية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

- **نسبة المردودية النشاط** : تمثل العائد الناتج عن العملية الاستغلال فالعبرة ليست بضخامة رقم الأعمال ولكن بما يقدمه رقم الأعمال من نتيجة وتحسب وفق مايلي :

$$\text{نسبة المردودية النشاط} = \frac{\text{النتيجو الاجمالية}}{\text{رقم الأعمال}}$$

- **نسبة المردودية الأموال الخاصة** :

يتعلق الأمر بالأموال الخاصة بعد تخصيص النتيجة و بعد ادماج مؤونات الأخطار غير المحددة أو المحتملة دون سندات المساهمة .

يتكون البسط من النتيجة الصافية باعتبارها العائد النهائي للملاك أو القدرة على التمويل الذاتي التي تتميز مقارنة بالنتيجة الصافية بانها الاقرب الى الواقع المالي مع كونها اقل حساسية للتأثيرات الجنائية نظرا لتضمنها لمخصصات الاهتلاك. وتحسب وفق العلاقة التالية :

$$\text{نسبة مردودية الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

خلاصة الفصل :

من خلال ما تقدم تستطيع القول بأن التحليل المالي من أدوات مراقبة التسيير التي تستعملها الإدارة المالية في تسيير شؤون المؤسسة ككل.

فتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة يقوم بفحص وتحليل القوائم المالية المختلفة (الميزانية ، حسابات النتائج ، النسب) للتعرف على التغيرات الخاصة بالمركز المالي اذ هو من الدعائم الأساسية للمسيرين الماليين داخل المؤسسة ، وذلك بالاعتماد على الأساليب و التوازنات المالية و النسب المالية لمعرفة تحليل القوائم المالية .

الفصل الثالث :

تشخيص وتحليل الوضعية المالية
لمؤسسة انتاج أدوات الميكانيكية و

لواحقها - واد رهيو -

المبحث الأول : تقديم شامل لوحدة اورسيم orsim

المطلب الأول : لمحة تاريخية

تعتبر المؤسسة الوطنية تعتبر المؤسسة الوطنية لإنتاج اللوالب و السكاكين من اكبر المؤسسات الإنتاجية , إذ تلعب دورا هاما في رفع مستوى الاقتصاد الوطني و لإنتاج اللوالب و السكاكين من اكبر المؤسسات الإنتاجية , إذ تلعب القضاء على التبعية الاقتصادية . لقد انبثقت هذه المؤسسة عن التقسيم الهيكلي من الشركة الوطنية للصناعات الميكانيكية "صونا كوم" التي انشأت بموجب المرسوم المؤرخ في أوت 1967 لتغطية الحاجات الوطنية للآلات و الأجهزة و عنها انبثقت المؤسسة بمقتضى المرسوم رقم 08-83 المؤرخ في 01 جانفي 1983 الصادر عن وزارة الصناعة الثقيلة , وفي مارس 1991 أصبحت المؤسسة تتكون من أربع وحدات " وحدة للإنتاج و وحدة تجارية " مقسمة على التراب الوطني إضافة إلى المديرية العامة ومقرها بسطيف و هذه الوحدات هي

- وحدة إنتاج B V A للوالب والبراغي و الصنابير
- U C A وحدة لتسويق المنتجات توجد هذه الوحدة بعين الكبيرة - بسطيف -
- وحدة إنتاج B V C للوالب و البراغي
- U C C وحدة لتسويق المنتجات توجد الوحدة بالشرافة -الجزائر العاصمة-
- وحدة إنتاج U C B للسكاكين
- C C B وحدة تجارية تتموقع الوحدة ببرج منايل - بومرداس -
- وحدة إنتاج B V O للوالب و البراغي
- U C O وحدة لتسويق المنتجات توجد هذه الوحدة بواد رهيو - غليزان -

و من هنا أدخلت المؤسسة عدة إجراءات شرعية و قانونية لخلق مناصب العمل و ظروف أحسن للعمال و الذي أعطى نتائج اقتصادية مستحسنة باستمرار منذ شروع في مخطط تحسين الأداء لسنة 2001 و لكن كل ذلك لم يحمي المؤسسة من تهديدات منافسيها لمواجهة هذه التحديات لجأت المؤسسة إلى الهيكلة مرة ثانية بإتباع سياسة التفرع

و الذي بموجبه تحولت المؤسسة الأم إلى المجمع B C R .

و أصبحت المؤسسة تتكون من 3 فروع و هي

--*-- فرع برج منايل : ORFEE --*-- فرع عين الكبيرة: SANIAK --*-- فرع واد رهيو : ORSIM

في شهر جوان 2016 اصبحت المؤسسة تابعة مباشرة الى المجمع الجزائري للميكانيك AGM عوضا عن المجمع .BCR

تعريف بفرع : O R S I M :

يعتبر فرع " اورسيم " من أهم فروع المجمع حيث نجد أن تخصصه يشمل إنتاج اللوالب و البراغي و التحكم في

مبيعاتهم , و هي شركة ذات أسهم يبلغ رأس مالها 750.000.000دينار جزائري .

تقع الوحدة على مستوى الغرب الجزائري و بالضبط عند مدخل الطريق السيار شرق-غرب المؤدي الي دائرة واد رهيو

-غليزان ويبعد هذا الفرع بحوالي 500 م شمالا عن وسط مدينة واد رهيو

و يتربع على مساحة قدرها 164 066م² , مقسمة كما يلي :

- | | |
|--|--|
| - مخزون المادة الأولية 3360 م ² | - المصنع 2700 م ² |
| - مخزون المادة الكميائية 1008 م ² | - ورشة الأدوات 1300 م ² |
| - ورشة إنتاج اللوالب 146098 م ² | - الجزء المخصص للإدارة 9600 م ² |

يحتوي المركب على 269 اله ذات تكنولوجيا عالية لمواكبة التطورات, كما تمتلك المؤسسة اليد العاملة المؤهلة ذات الخبرة, حيث بلغ عددهم في شهر ديسمبر 296 عامل لسنة 2016

264 عمال دائمين, 50 عمال مؤقتين, 14 عمال ذات عقود ما قبل التشغيل, 48 متمهن.

و معنى كلمة O R S I M مايلي :

O U E D R H I U O : O R <

S O C I T E : S <

I N D U S T R U E L : I <

M E C A N I Q U E : M <

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمؤسسة

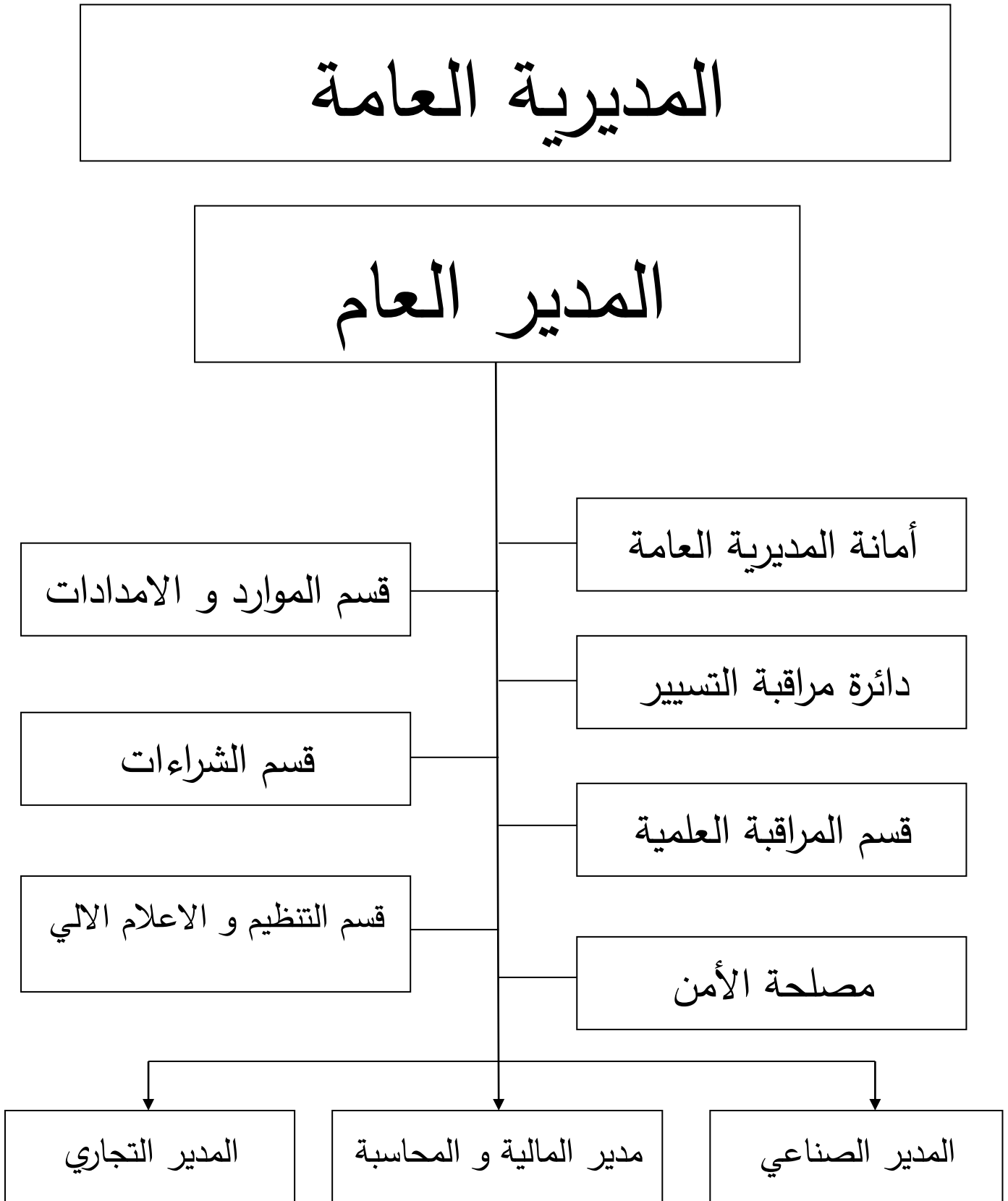
الهيكل التنظيمي :

يتميز الهيكل التنظيمي بمد التدرج الذي يحدد العلاقات نحو الاتجاهات الأربعة الأعلى و الأسفل و الجانبين , و قد يظهر على أساس التسلسل القيادي .

و لهذا الغرض سوف نعرض الهيكل التنظيمي لشركة O R S I M و شرح مهام كل منصب المبين في الهيكل.

ORGANIGRAMME DE LA FILIALE ORSIM

شكل رقم (02) : الهيكل التنظيمي



مدير المالية و المحاسبة

أمانة المديرية

دائرة المحاسبة و المالية

مصلحة الخزينة و
التسيير المالي

مصلحة المحاسبة
العامة

مصلحة المحاسبة
التحليلية

المديرية التجارية

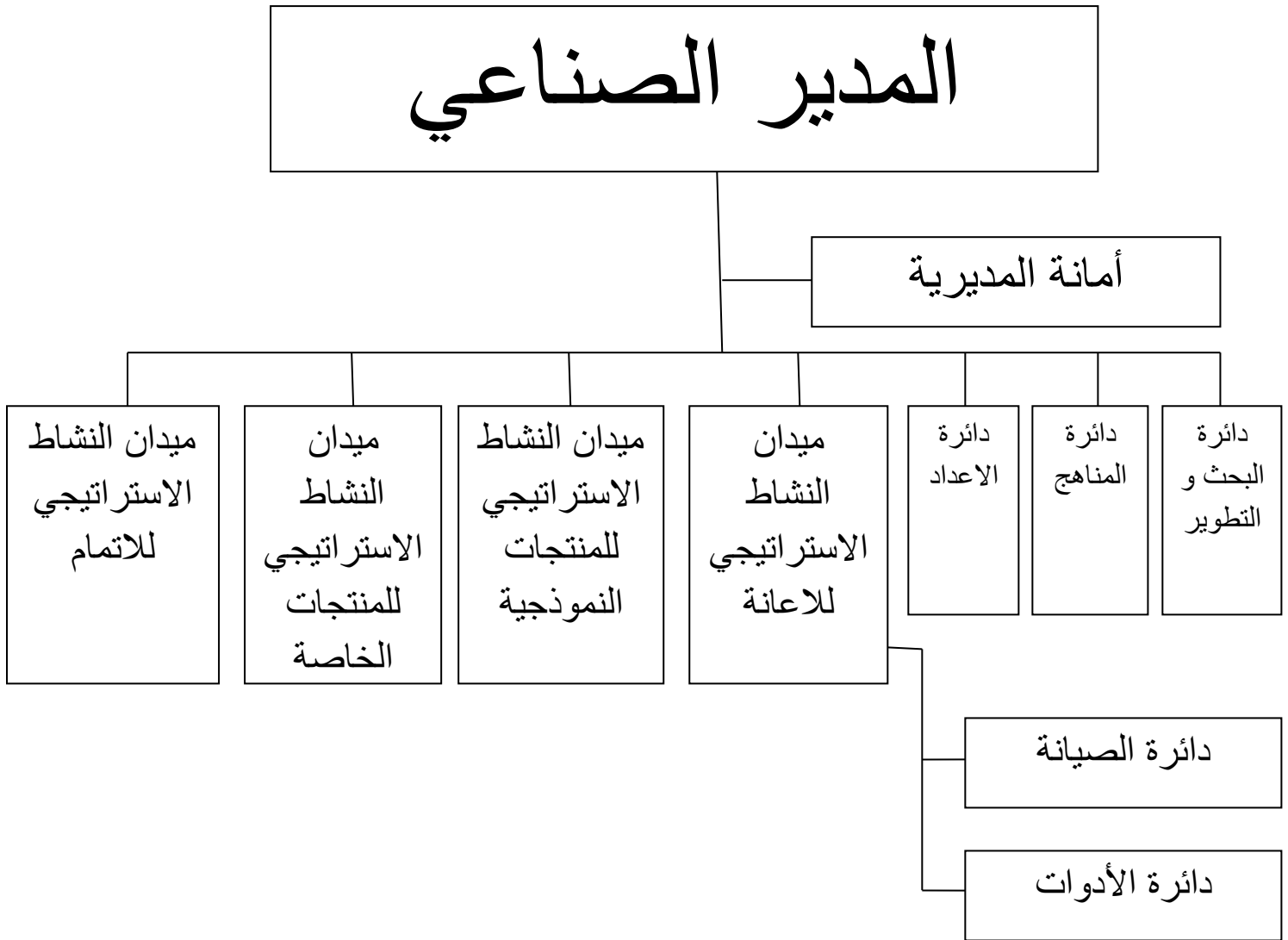
المدير التجاري

قسم معالجة التصدير

أمانة المديرية

رئيس دائرة المبيعات

رئيس دائرة تسيير المخزونات



➤ 2 - مصلحة التكوين:

- تقوم بإدارة الملفات الفردية للتكوين ومختلف فئات الأجور والسهر على مراعاة تسيير الموارد البشرية و المشاركة في الاجتماعات مع النقابة .
- ضمان الإشراف على المتربصين ومتابعة عملهم وكذا عقود العمل المحدد الأجل، والتكفل بالمتربص الذي طريق العمل.
- إعداد مخططات التكوين للمستخدمين في الشركة وضمان المتابعة للمشاركة في إعداد قوائم لمناصب العمل وضمان متابعة تطور أعمال التكوين.

ب - دائرة الوسائل العامة:

- تشرف على ملفات التأمين وعلى مسؤولية الحفاظ على المكاتب والوسائل الأخرى الموجودة بالمؤسسة.

- وضع قوائم للحاجيات وتسليمها للموردين لجلب المستلزمات من مكاتب الغيار.

- مراقبة تسيير مخازن المادة الاولية الموردة لتجنب نفاذها في المخازن والسهر على سلامة مختلف وسائل الاتصال مثل الهاتف، الفاكس، التلفاكس.

- ضمان تنظيف البنايات والمساحات الخضراء في الشركة والغشراف على تسيير مرائب السيارات ، ووضع الحاجات الدورية وتوجيه السائقين الذين لديهم مهام خارج المؤسسة.

- متابعة حالات الاستهلاك وتنظيم فواتير الغاز والكهرباء وكذا إعداد الميزانية للدوائر وتقديمها للسلطة السلمية.

6- **قسمة الشراءات (DIVISION ACHAT):** تقوم بالإشراف على مختلف برامج السلع المحلية و المستوردة بأقل تكلفة وفي الأوقات المحددة وبالكمية والنوعية المطلوبة وتنقسم إلى :

▪ مصلحة الشراءات المحلية.

▪ مصلحة الشراءات الخارجية.

7- **قسمة التنظيم والإعلام الآلي (DIV . Organisation &informatique):** تسهر على تسيير شبكة

الإعلام الآلي وتطوير ثقافة المعلومات داخل المؤسسة لتسهيل العمل، البحث والسرعة في التنفيذ فالشركة

تستعمل حوالي 100 حاسوب.

8- **المديرية الصناعية (DIRECTION INDUSTRIELE):** تسهر على إدارة شؤون الإنتاج وكذا الدوائر

التابعة له والمتمثلة.

أمانة المديرية : تعمل على استقبال البريد الوارد وتسجيل كل الوثائق الصادرة والواردة من المديرية

العامة وتوجيه قرارات المدير الصناعي إلى الدوائر والميادين الخاصة بنشاطات العمل وتنظيم الاجتماعات من السير الحسن داخل المؤسسة.

ميدان النشاط الاستراتيجي لإنتاج اللوالب النموذجية(D .A.S STANDART)

(D.A S) : DEMAINE D ACTIVITE STRATIGIE

ميدان النشاط الاستراتيجي للمنتجات الخاصة (D.A/S SPECIFIQUE):

ميدان النشاط الاستراتيجي للاثمام (D.A.S FINITION):

ميدان النشاط الاستراتيجي للدعم (D.A.S Soutient): ويشرف على الدوائر التالية:

➤ دائرة الإعداد (Département Ordonncement)

➤ دائرة المناهج (Département Méthode)

➤ دائرة الصيانة (Département Maintenances)

➤ دائرة الأدوات (Département Outillage)

9 المديرية التجارية (DIRECTION COMMERCIALE): يعتبر الجانب الإداري أحد المقومات الأساسية

للنشاط الذي تزاله المؤسسة الحديثة، وقد أثبتت الخبرة الطويلة وواقع التجربة التطبيقية أن البعد التجاري

كان دائما المحدد الرئيسي لكثير من حالات النجاح والفشل للمؤسسة ، ولها علاقة مباشرة مع الزبون و تتكون

هذه المديرية من

➤ أمانة المديرية (SECRETARE DE DIRECTION): تعمل على استقبال البريد الوارد وتسجيل

كل الوثائق الصادرة والواردة من المديرية العامة وتوجيه قرارات المدير التجاري و إلى الدوائر والميادين

الخاصة بنشاطات العمل والتصدير والإستراد والتنسيق بين المدير ورؤساء المصالح وتنظيم الاجتماعات

من أجل السير الحسن داخل المؤسسة.

➤ رئيس مصلحة إدارة المبيعات (chef Administration des Ventes)

➤ رئيس دائرة البيع (Chef Département des Ventes)

➤ رئيس دائرة تسيير المخزون والمخازن (Chef DépGes :Stocks& Magasins)

10- المديرية المالية ومراقبة التسيير (DIRECTION DES FINANCES ET CONTROOLE

DE GESTION)

• دائرة المالية والمحاسبة (DEPR.FINANCES ET COMPTABILITE)

وتقديم قسم المالية والمحاسبة للوحدة وإمكانياتها وأهدافها

المبحث الثاني : عرض الميزانية و جدول حساب النتائج الخاص بالمؤسسة للفترة (2016-2018)

المطلب الأول : الميزانية المالية

الجدول رقم (07) : الميزانية المالية جانب الأصول للفترة (2016-2018) مأخوذة من ملحق رقم

البيان	2016	2017	2018
أصول غير جارية :			
فارق بين الاقتناء			
تثبيات معنوية			
تثبيات عينية :			
أرض	370373498.61	370373498.61	370373498.61
مباني	260333111.89	235913180.60	212723105.36
تثبيات عينية أخرى	289425124.03	271170618.57	237696722.95
تثبيات ممنوح امتيازها			
تثبيات يجري انجازها			
تثبيات مالية			
سندات موضوعة موضع			
معادلة			
مساهمات أخرى وحسابات			
دائنة ملحقه بها			
سندات أخرى مثبتة	10000000.00	15000000.00	10000000.00
قروض و أصول مالية	708940.88	597315.70	530815.70
أخرى غير جارية			
ضرائب مؤجلة على الأصل	4529944.74	6386649.03	4936373.34
مجموع الأصل غير الجاري	935370620.15	923715512.51	857626253.16

928589185.09	977396266.26	987251639.08	أصول جارية : مخزونات و منتجات قيد التنفيذ حسابات دائنة واستخدامات مماثلة الزبائن
836642208.18	644931365.92	807090138.26	المدينون الآخرون
227822870.24	231088744.63	250522077.87	الضرائب وما شابهها
35307427.79	11452784.68	36871968.26	حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة الموجودات وما شابهها
27847752.90	14200346.45	113581195.79	الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى الخبزينة
2056209444.20	1879069507.94	2195317019.26	مجموع الأصول الجارية
2913835697.36	2802785020.45	3130687639.41	المجموع العام للأصول

الجدول رقم (08) : الميزانية المالية جانب الخصوم للفترة (2016-2018) مأخوذة من ملحق رقم

2018	2017	2016	البيان
750000000	750000000	750000000	رؤوس الأموال الخاصة :
426337.96	164692667.22	176348745.03	رأس المال تم اصداره
153036589.41	8526759.27	32746607.52	فوارق اعادة التقييم
8374036.45	-5549602.07	-38296209.59	نتيجة الصافية
2550819.24			رؤوس أموال خاصة
914387783.06	917669824.42	920799142.96	أخرى
			المجموع 1
880420697.42	929020697.42	1001920697.42	الخصوم غير الجارية :
			قروض وديون مالية

5856741.16	5856741.16	5856741.16	ضرائب-مؤجلة ومرصود لها
25516616.86	28149646.78	23377518.95	مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا
911794055.44	963027085.36	1031154957.53	مجموع الخصوم غير الجارية 2
530319339.67	401335151.06	422683327.3	الخصوم الجارية : موردون وحسابات ملحقه
109454983.88	66434573.22	55844194.5	ضرائب
185915315.17	325899067.41	389369301.97	ديون أخرى
261964220.14	128419318.98	310836715.15	خزينة سلبية
1087653858.86	922088110.67	1178733538.92	مجموع خصوم الجارية 3
2913835697.36	2802785020.45	3130687639.41	مجموع عام للخصوم

المطلب الثاني : جدول حساب النتائج

جدول رقم (09) جدول حساب النتائج للفترة (2016-2018) مأخوذة من ملحق رقم

2018	2017	2016	البيان
1338072682.56	1358640057.60	1342385717.43	رقم الأعمال
-30493771.49	96599500.04	69420327.66	تغير مخزونات المصنعة و المنتجات قيد الصنع
-	-	-	الانتاج المثبت
-	-	-	اعانات الاستغلال
1307578911.07	1455239557.64	1411806045.09	انتاج السنة المالية

-907142896.25 -67143479.79	-1056051507.55 -66311394.05	-962538496.70 -89837027.17	المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى
-974286376.04	-1122362901.60	-1052375523.87	استهلاك السنة المالية
333292535.03	332876656.04	359430521.22	القيمة المضافة للاستغلال
-229956599.60 -15775493.20	-236593480.92 -15800213.55	-236360771.52 -15588515.46	أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم والمدفوعات المشابهة
87560442.23	80482961.57	107481234.24	الفائض الاجمالي عن الاستغلال
20796049.33 -3061938.74 -81572383.62 24407515.78	15711122.82 -7095594.66 -219903218.35 184393296.02	17623197.51 -7195061.63 -252649285.96 207275815.94	المنتجات العمليانية الأخرى الأعباء العمليانية الأخرى المخصصات للاهتلاكات و المؤونات استئناف عن الخسائر القيمة و المؤونات
48129684.98	53588567.40	72535900.10	النتيجة العمليانية
3241058.42 -39559723.50	2523271.52 -46149655.51	1015275.29 -33561321.99	المنتجات المالية الأعباء المالية
-36318665.08	-43626383.99	-32546046.70	النتيجة المالية
11811019.90	9962183.41	39989853.40	النتيجة العادية قبل الضرائب
-1986707.76 -1450275.69	-3292128.43 1856704.29	-6141319.21 -1101926.67	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة- تغيرات-حول النتائج العادية

1356023534.60	1657867248.00	1637720333.83	مجموع منتجات الأنشطة العادية
-1347649498.15	-1649340488.73	-1604973726.31	مجموع أعباء الأنشطة العادية
8374036.45	8526759.27	32746607.52	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-	-	-	العناصر غير العادية- المنتجات
-	-	-	العناصر غير العادية- الأعباء
-	-	-	النتيجة غير العادية
8374036.45	8526759.27	32746607.52	النتيجة الصافية للسنة المالية

المبحث الثالث : معالجة البيانات المقدمة من طرف المؤسسة

المطلب الأول : تحليل الميزانية المالية المختصرة

سنقوم أولاً بإعداد الميزانية التالية المختصرة للسنوات التالية (2016 و 2017 و 2018) تحليل النتائج المتحصل عليها، ثم إجراء المقارنة بينها

• شكل الميزانية المالية المختصرة (2018/ 2017/ 2016)

جدول رقم (10) : جانب الأصول

2018	2017	2016	البيان
857626253.16	923715512.51	935370620.15	الأصول غير الجارية : الاستخدامات الثابتة
1993054263.51	1853416376.8	2044863855.21	الأصول المتداولة : للاستغلال
35307427.79	11452784.68	36871968.26	خارج الاستغلال
27847752.9	14200346.45	113581195.97	الخبزينة
2913835697.36	2802785020.45	3130687639.41	مجموع الأصول

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات (2016 - 2018)

جدول رقم (11) : جانب الخصوم

2018	2017	2016	البيان
1826181838	1880696910	1951954100	الأموال الدائمة :
914387783.06	917669824.42	920799142.96	الأموال الخاصة
911794055.44	963027085.36	1031154957.53	خصوم غير جارية
639774323.55	467769724.28	478527521.8	الخصوم المتداولة : للاستغلال
185915315.17	325899067.41	389369301.97	خارج الاستغلال
261964220.14	128419318.98	310836715.15	الخبزينة
2913835697.36	2802785020.45	3130687639.41	مجموع الخصوم

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات (2016 - 2018)

التحليل : من الجدولين السابقين نلاحظ ما يلي :

1-الأصول الغير الجارية :

نلاحظ أن هناك زيادة في الاصول الغير الجارية خلال سنتي 2016 و2017 حيث قدرت هذه الزيادة ب 11655107.6 دج وهذه الزيادة راجعة لزيادة في قيمة التثبيات العينية الأخرى بقيمة 18254505.5 دج وهذا ما أدى الى زيادة . وكذلك شملت هذه الزيادة التثبيات الجاري انجازها حيث قدرت ب 24274250 دج في الأصول غير الجارية في هذه الفترة أما بالنسبة لسنتي 2017 و 2018 نلاحظ انخفاضاً بقيمة 66089259.4 دج .

2-الأصول الجارية :

نلاحظ وجود انخفاض في الأصول الجارية خلال سنتي 2016 و 2017 حيث قدرت ب 316247511.32 دج وهذا الانخفاض ناتج عن انخفاض في قيمة الزبائن و قدرت ب 162158772.3 دج وكذلك نلاحظ زيادة في الأصول الجارية خلال سنتي 2017 و 2018 حيث قدرت هذه زيادة ب 177139936.26 دج وهذا راجع لزيادة في قيمة الزبائن حيث قدرت بقيمة 191710842.2 دج وهذا ما يدل على توسع المؤسسة في نشاطها .

3-الأصول الخاصة :

نلاحظ من خلال الجدول ان الأموال الخاصة في انخفاض خلال سنتي 2016 و 2017 حيث قدر هذا انخفاض بقيمة 3129318.5 دج وفي سنتي 2017 و 2018 قدرت كذلك انخفاض بقيمة 3282041.4 دج .

4-الخصوم غير الجارية :

نلاحظ من خلال جدول ان الخصوم غير الجارية خلال سنة 2016 1031154957.53 دج أما في سنة 2017 قدرت بقيمة 963027085.36 دج فهي في حالة انخفاض حيث قدرت ب 68127871.7 دج حيث انخفضت و قدرت قيمة الانخفاض بين سنتي 2017 و 2018 بقيمة 51233029.9 دج .

5- الخصوم الجارية :

نلاحظ انخفاض في خصوم جارية للسنة مالية 2016 و 2017 قدرت بقيمة 256645427.4 دج وفي سنة 2017 مع 2018 نلاحظ زيادة بقيمة 165565747.4 دج بسبب انخفاض في :

ديون اخرى 63470234.5 دج

موردون وحسابات ملحقة 21348176.3 دج

2- دراسة و تحليل التوازنات المالية و النسب المالية :

2-1 دراسة و تحليل التوازنات المالية:

حتى تكون الوضعية المالية للمؤسسة في حالة توازن مالي أن تمويل أصولها الثابتة عن طريق الموارد المالية الدائمة و تمويل عناصر الأصول المتداولة عن طريق الديون القصيرة الأجل . و للتأكد من مدى صحة الوضعية المالية لهذا تلجأ إلى استخدام المؤشرات المالية التي سبق ذكرها في الفصل النظري و هي:

2-1-1 رأس المال العامل :

حساب رأس المال العامل الدائم (الصافي)

رأس المال العامل الدائم = الأموال الدائمة - الأصول ثابتة من أعلى ميزانية

أو الأصول متداولة - ديون قصيرة الأجل من أسفل ميزانية .

جدول رقم (12): حساب رأس المال العامل الدائم (الصافي)

البيان	2016	2017	2018
رأس المال العامل من منظور أعلى الميزانية	1951954100	1880696910	1826181838
	-	-	-
	935370620.15	923715512.51	857626253.16
	=	=	=
	1016583480	956981397.5	9688555584.9

البيان	2016	2017	2018
رأس المال العامل من منظور أسفل الميزانية	2195317019.26	1879069507	2056209444
	-	-	-
	1178733538.92	922088110.67	1087653858.87
	=	=	=
	1016583480.34	956981396.4	968555586

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات (2016 - 2018)

التحليل :

نلاحظ من الجدول أن المؤسسة حققت رأس المال العامل الصافي موجبا طيلة سنوات الدراسة الثلاثة وهذا من منظور أعلى الميزانية أما من منظور أسفل الميزانية كذلك موجبا خلال ثلاث سنوات .

حساب رأس المال العامل الخاص :

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة

جدول رقم (13): حساب رأس المال العامل الخاص

البيان	2016	2017	2018
الأموال الخاصة	920799142.96	917669824.42	914387783.06
-	-	-	-
الأموال الثابتة	935370620.15	923715512.51	857626253.16
=	=	=	=
رأس المال العامل الخاص	-14571477.2	-6045688.1	56761529.9

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات (2016 - 2018)

التحليل :

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت رأس مال عامل سالب خلال سنتي 2016 و 2017 أي أن المؤسسة لم تستطع تمويل أصولها الثابتة انطلاقا من أموالها الخاصة و بالتالي تلجأ الى الأموال خارجية لتغطية أصولها الثابتة .

أما خلال سنة 2018 رأس مال عامل موجب وهذا يعني أن قاعدة التوازن الوظيفي محققة أي أن موارد ثابتة مولت كل الاستخدامات الثابتة وجزء من الأصول متداولة و هذا يعطي أمانا للمؤسسة .

حساب رأس المال العامل الأجنبي :

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة

جدول رقم (14): حساب رأس المال العامل الأجنبي

البيان	2016	2017	2018
مجموع الخصوم	3130687639	2802785020	2913835697
-	-	-	-
الأموال الخاصة	920799142.96	917669824.42	914387783.06
=	=	=	=
رأس المال العامل الأجنبي	2209888496	1885115196	1999447914

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات (2016 - 2018)

التحليل :

نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل الأجنبي موجب خلال ثلاث سنوات مما يعني اعتماد المؤسسة على الديون طويلة الأجل والديون قصيرة الأجل لتمويل نشاطها .

حساب رأس المال العامل الاجمالي : رأس المال العامل الاجمالي = مجموع الأصول المتداولة

جدول رقم (15): حساب رأس المال العامل الاجمالي

البيان	2016	2017	2018
رأس المال العامل الاجمالي	2232188987	1879069507	2056209444
=	=	=	=
مجموع الأصول المتداولة			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات (2016 - 2018)

التحليل :

نلاحظ من خلال الجدول انخفاض في رأس مال عامل الاجمالي بمقدار 353119480- ويعود الى عدم تغطية جميع أصولها متداولة و التي تستعمل لدورة استغلالية واحدة أي أن مؤسسة خلال هذه فترة لا تمتلك سيولة معتبرة و لكنها ازدادت في سنة 2018 بمقدار 177139937 دج .

احتياجات في رأس المال العامل :

احتياجات رأس المال العامل = (أصول متداولة - قيم جاهزة) - (ديون قصيرة الأجل - سلفيات مصرفية)

جدول رقم (16): احتياجات في رأس المال العامل

البيان	2016	2017	2018
(أصول متداولة - قيم جاهزة)	2081735823	1864869161	2028361691
-	-	-	-
(ديون قصيرة الأجل - سلفيات بنكية)	867896823.7	793668791.6	825689638.5
احتياجات في رأس المال العامل	1213839000	1071200369	1202672053

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات (2016 - 2018)

التحليل :

نلاحظ أن مؤسسة حققت احتياج رأس المال العامل موجب خلال سنتي 2016 و 2017 ما يعني أن الاحتياجات أكبر من موارد تمويلية وبالنسبة لسنة 2018 فكانت سالبة مما يدل أن مؤسسة في احتياج رأس المال العامل .

الخزينة : الخزينة = القيم الجاهزة - سلفات مصرفية

جدول رقم (17): الخزينة الصافية

البيان	2016	2017	2018
قيم جاهزة	113581195.79	14200346.45	27847752.9
-	-	-	-
سلفيات مصرفية	310836715.15	128419318.98	261964220.14
=	=	=	=
الخزينة	-197255519.4	-114218972.5	-234116467.2

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات (2016 - 2018)

التحليل: نلاحظ أن خزينة المؤسسة خلال ثلاث سنوات سالبة وهذا ما يفسر بأن مؤسسة لا تتوفر على موجودات نقدية وبالتالي لا يمكنها الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير وعليها تمويل خزنتها فورا عن طريق تسبيقات بنكية .

المطلب الثاني : تحليل جدول حساب النتائج و النسب المالية

نسب السيولة : جدول رقم (18): نسب السيولة

البيان	2016	2017	2018
الأصول المتداولة	2195317019.26	1879069507.94	2056209444.2
الخصوم المتداولة	1178733538.92	922088110.67	1087653858.86
نسبة تدوال = الأصول متداولة/الخصوم متداولة	1.86	2.03	1.89
المخزون	987251639.08	977396266.26	928589185.09
قروض قصيرة الأجل	1778733538.92	1879069507.94	2056209444.2
سيولة السريعة = (أص متداولة - مخزون)/ديون قصيرة الأجل	1.02	0.47	0.54
القيم الجاهزة	113581195.79	14200346.45	27847752.9
سيولة الجاهزة = قيم جاهزة / قروض قصيرة الأجل	0.09	0.007	0.01

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية المالية للسنوات (2016 - 2018)

التحليل :

1-نسبة تداول :

نلاحظ من خلال الجدول أن النسب المتحصل عليها تقدر ب 1.86 و 2.03 و 1.89 بالنسبة للسنوات الثلاثة على التوالي 2016 و 2017 و 2017 فكانت النسبة عالية خلال هذه ثلاث سنوات وهذا يدل على أن المؤسسة في وضعية جيدة في حالة تحسن أي أنها لها القدرة على السداد أي بمعنى وجود فائض من الأصول المتداولة بعد تغطية كل خصوم متداولة .

2-نسبة السيولة السريعة :

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة السيولة السريعة في سنة 2016 تقدر ب 1.02 وهذا يعني أن السيولة غير جيدة الأمر الذي يشكل خطر على المؤسسة في عدم قدرتها على سداد للديون في الاوقات محددة وهنا يجب على المؤسسة اعادة النظر في تحصيل مدينها . أما سنتي 2017 و 2018 قدرت ب 0.47 و 0.54 على التوالي وهي حسنة على العموم .

3-السيولة الجاهزة :

تعد هذه النسبة أكبر صرامة في قياس سيولة المؤسسة لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى مؤسسة للوفاء بالالتزامات قصيرة الاجل دون اللجوء الى بيع جزء من مخزوناتها او تحصيل مدينها .

نلاحظ من خلال الجدول أن السيولة الجاهزة قدرت ب 0.09 و 0.007 و 0.01 خلال سنوات ثلاث وهذه النسبة ضعيفة أي أن مؤسسة معرضة لصعوبات مالية .

نسب الربحية (المردودية) :

جدول رقم (19) : نسب الربحية (المردودية)

البيان	2016	2017	2018
النتيجة الاجمالية الصافية	32746607.52	8526759.27	8374036.45
مجموع الأصول	3130687639.41	2802785020.45	2913835697.36
نتيجة ربحية الأصول	0.01	0.003	0.002
النتيجة الاجمالية الصافية	32746607.52	8526759.27	8374036.45
رقم الأعمال	1342385717.43	1358640057.6	1338072682.56
نسبة ربحية النشاط	0.02	0.006	0.006
النتيجة الصافية الاجمالية	32746607.52	8526759.27	8374036.45
مجموع الاصول الخاصة	920799142.96	917669824.42	914387783.06
نسبة ربحية الأموال الخاصة	0.03	0.009	0.009

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية وجدول حسابات النتائج للسنوات (2016 - 2018)

التحليل : نلاحظ من خلال الجدول أن كل النتائج المحسوبة كلها موجبة خلال سنوات الدراسة وهذا يدل على كفاءة المسيرين في الادارة رقم الأعمال و التكاليف الكلية للمؤسسة .

نسب النشاط : جدول رقم (20): نسب النشاط

البيان	2016	2017	2018
رقم الأعمال	1342385717.43	1358640057.6	1338072682.56
مجموع الأصول	3130687639.41	2802785020.45	2913835697.36
معدل دوران مجموع الأصول	0.42	0.48	0.45
الأصول متداولة	2195317019.26	1879069507.94	2056209444.2
معدل دوران أصول متداولة	0.61	0.72	0.65
الأصول الثابتة	935370620.15	923715512.51	857626253.16
معدل دوران الأصول الثابتة	1.43	1.47	1.56

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على الميزانية وجدول حسابات النتائج للسنوات (2016 - 2018)

التحليل :

بالنسبة لمعدل دوران مجموع الاصول نلاحظ من خلال جدول ان معدلات و المتحصل عليها خلال سنوات الثلاث كانت في 2016 ب 0.42 و زادت في سنة 2017 ب 0.48 وهذا يدل على زيادة في اداء مؤسسة وسنة 2018 انخفضت الى 0.45 أي أن المؤسسة لها تراجع في اداء .

بالنسبة لمعدل دوران الاصول متداولة نلاحظ سنة 2016 كانت 0.61 و ازدادت سنة 2017 ب 0.72 وهذا راجع الى تسيير مخزون جيدا واما سنة 2018 انخفضت الى 0.65.

بالنسبة لمعدل دوران الاصول الثابتة نلاحظ أن معدلات قدرت ب 1.43 و 1.47 و 1.56 خلال سنوات ثلاث 2016 و 2017 و 2018 فهي متزايدة مما يعني أن الاداء التشغيلي للمؤسسة جيد و متزايد .

-تشخيص العائد باستخدام مؤشرات النتيجة:

- تشخيص الفائض الاجمالي للاستغلال (EBE):

الجدول رقم (21):تشخيص الفائض الاجمالي للاستغلال

البيان	2016	2017	2018
القيمة المضافة	359430521.22	332876656.04	333292535.03
الفائض الاجمالي للاستغلال	107481234.24	80482961.57	87560442.23
فائض اجمالي للاستغلال / القيمة المضافة	%29.90	%24.17	%26.27

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على جدول حسابات النتائج للسنوات (2016 - 2018)

التحليل :

نلاحظ أن الفائض الاجمالي للاستغلال يمثل نسبة موجبة من القيمة المضافة او بعبارة اخرى القيمة المضافة تساهم في اعطاء فائض من نشاط دورة الاستغلال وذلك من خلال ثلاث سنوات للدراسة وهذا مؤشر جيد للمؤسسة .

الجدول رقم (22): نسبة الفائض الاجمالي للاستغلال بالنسبة لرقم الأعمال

البيان	2016	2017	2018
الفائض الاجمالي للاستغلال	107481234.24	80482961.57	87560442.23
رقم الأعمال خارج الرسم	1342385717.43	1358640057.6	1338072682.56
فائض الاجمالي للاستغلال / رقم الأعمال خارج الرسم	%8	%5.92	%6.54

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على جدول حسابات النتائج للسنوات (2016 - 2018)

التحليل :

نلاحظ أن نسبة الفائض الاجمالي للاستغلال لرقم الأعمال انخفض من سنة 2016 و 2017 بنسبة 8% و 5.92% على التوالي وهذا مؤشر جيد للمؤسسة و لايشكل خطرا أما سنة 2018 ارتفع فائض اجمالي للاستغلال لرقم الأعمال وقدر ب 6.54% وهي تدل على أن رقم الأعمال السنوي يسهم في اعطاء هامش اجمالي للاستغلال ويرجع السبب في ذلك الى ارتفاع القيمة المضافة .

تشخيص العائد باستخدام المؤشرات النسبية المردودية:

-تشخيص المردودية التجارية (RC) :

جدول رقم (23): المردودية التجارية

البيان	2016	2017	2018
النتيجة الصافية	32746607.52	8526759.27	8374036.45
رقم الأعمال خارج الرسم	1342385717.43	1358640057.6	1338072682.56
نتيجة الصافية / رقم الأعمال خارج الرسم	%2.43	% 0.62	% 0.62

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على جدول حسابات النتائج للسنوات (2016 - 2018)

التحليل : نلاحظ أن نسبة مردودية التجارية موجبة من خلال سنوات الثلاث 2016 و 2017 و 2018 حيث قدرت بنسبة 2.43% و 0.62% و 0.62% ونلاحظ انخفاض وسنتي 2017 و 2018 وهذا يدل على عدم حسن تسيير واستخدام الموارد المالية المتاحة للمؤسسة .

-تشخيص المردودية الاقتصادية (RE) :

الجدول رقم (24): المردودية الاقتصادية بدلالة نتيجة الاستغلال

البيان	2016	2017	2018
نتيجة الاستغلال	72535900.1	53588567.4	48129684.98
مجموع الأصول الاقتصادية	3130687639.41	2802785020.45	2913835697.36
نتيجة الاستغلال / مجموع الأصول الاقتصادية	%2.31	% 1.91	% 1.65

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية وجدول حسابات النتائج للسنوات (2016 - 2018)

التحليل :

نلاحظ أن مؤسسة حققت مردودية اقتصادية خلال ثلاث سنوات للدراسة وهذا المؤشر حسن بالنسبة للمؤسسة خلال سنة 2016 حيث قدرت ب 2.31% الا أن نسبة تراجعت في سنتي 2017 و 2018 قدرت ب 1.91% و 1.65% على التوالي وهذا الانخفاض يمكن تفسيره بسوء استخدام الأصول الاقتصادية الموضوعه تحت تصرف المؤسسة خلال سنتين .

-تشخيص المردودية المالية (RF) :

جدول رقم (25): المردودية المالية

البيان	2016	2017	2018
نتيجة الصافية	32746607.52	8526759.27	8374036.45
الأصول خاصة	920799142.96	917669824.42	914387783.06
نتيجة الصافية / الأصول خاصة	%3.55	%0.92	%0.91

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على الميزانية وجدول حسابات النتائج لسنوات (2016 - 2018)

التحليل :

نلاحظ أن معدل المردودية المالية قدر ب 3.55% و 0.92% و 0.91% خلال سنوات 2016 و 2017 و 2018 على التوالي فهو في انخفاض مستمر خلال هذه السنوات ويعود ذلك الى سوء تسيير واستخدام الموارد المالية المحققة خاصة في سنة 2018 .

خلاصة الفصل :

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد أهم ما تم التطرق إليه في الفصلين النظريين على أرض الواقع من خلال دراسة الوضعية المالية للمؤسسة انتاج أدوات الميكانيكية و لواحقتها للفترة الممتدة من 2016 إلى غاية 2018 بحيث قمنا بتحليل الميزانية وحسابات النتائج باستخدام أدوات التحليل المالي والمتمثلة في التوازنات المالية والنسب المالية وتم تشخيص وضع مؤسسة باستخدام مؤشر العائد ، وقد أظهرت هذه المؤشرات أن المؤسسة تمر بوضعية حسنة إلى أنها توجد بعض اختلالات خلال الفترة المدروسة ، الأمر الذي يحتم على مسيرها اتخاذ الاجراءات التصحيحية للاعتماد على هذا التشخيص.

الختامة

خاتمة :

من خلال ما قمنا بدراسته في بحثنا هذا، فالتحليل المالي ضرورة اساسية في اي مؤسسة فهو معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في تقييم اداء المؤسسة لفترة ماضية وحاضرة ، والتوقع على ما سيكون في المستقبل.

فالتحليل المالي باعتباره اداة تهتم بدراسة القوائم المالية بشكل تحليل مفصل لتوضيح العلاقات بين عناصر هذه القوائم والتغيرات التي تطرا على هذه العناصر في فترة محددة.

اما فيما يخص الفرضيات فلقد تم تفسيرها كمايلي:

1- بالنسبة للفرضية الاولى:

التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية باستخدام أساليب رياضية واحصائية بغرض اظهار الارتباطات التي تربط عناصرها ، والتغيرات التي تطراً على هذه العناصر خلال فترة او عدة فترات زمنية ، هي فرضية مقبولة وهو ما يفسر ان التحليل المالي يقوم على فحص القوائم باستعمال النسب المالية حيث ان القوائم تكون مترابطة بحيث ان التغيرات في الاصول و الخصوم التي تظهر في الميزانية تظهر أيضا في الإيرادات والمصاريف في جدول النتائج والذين تنتج عنهما الأرباح والخسائر التي تحققها المؤسسة والتدفقات النقدية توفر المعلومات المهمة للمستثمرين.

2- بالنسبة للفرضية الثانية:

تتمثل ادوات التحليل المالي التي تستخدمها مؤسسة "اورسيم" في القوائم المالية و النسب فرضية مقبولة فان النسب المالية يستخدمها المحللون من اجل دراسة المعلومات المالية و المتمثلة في القوائم المالية المتوفرة لدى مؤسسة اورسيم من اجل التعرف على وضعها المالي.

نتائج الدراسة:

- ✓ التحليل المالي يعتبر من أهم الوسائل التي يتم بها عرض نتائج الأعمال و المساهمة في التشخيص المالي للمؤسسة.
- ✓ التشخيص المالي وسيلة للتحقق من المركز المالي للمؤسسة و الأخطار المالية التي قد تتعرض إليها في المستقبل.
- ✓ التحليل المالي يعتبر أداة للتحكم في تسيير المؤسسة.
- ✓ التحليل المالي يعتبر خطوة تمهيدية و ضرورية للتخطيط المالي.
- ✓ إن الوظيفة المالية للمؤسسة تعد ضرورية بدورها في التحكم في نشاط المؤسسة من جهة ونجاح استراتيجيتها من جهة أخرى.

التوصيات :

من خلال النتائج المتوصل إليها خلال دراستنا لهذا الموضوع نقترح بعض التوصيات

- محاولة التعمق أكثر في عملية التشخيص المالي في المؤسسات

- إنشاء مصلحة خاصة بالتشخيص المالي

- ضرورة الكفاءة لمعدي القوائم المالية والاستخدام الجيد لها

- الاعتماد على تقنيات وأساليب تسيير حديثة

- يجب اعتبار التشخيص المالي إجراء تسييري لا بد من القيام به بصفة دورية من أجل معرفة الوضعية الحالية للمؤسسة وأخذ القرارات المناسبة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

1-الكتب بالعربية :

- 1.ناصر دادي عدون . اقتصاد المؤسسة دار المحمدية الجزائر الطبعة الأولى 1998.
- 2.الياس بن ساسي يوسف قريشي التسيير المالي جزء الأول دار وائل للنشر عمان طبعة الثانية 2011.
- 3.خميسي شيحة التسيير المالي للمؤسسة .دار هومة الجزائر 2010.
- 4.مبارك لسوس التسيير المالي الديوان المطبوعات الجامعية الطبعة 2 الجزائر 2012.
- 5.ابراهيم الأعمش أسس المحاسبة العامة ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1999.
- 6.عبدالكريم بويعقوب أصول المحاسبة العامة ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1999.
- 7.سليمان ناصر .التقنيات البنكية وعمليات الائتمان .ديوان المطبوعات الجامعية 2012.
8. بوشاشي و بوعلام ،المسير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال ، دار هومة للنشر والتوزيع ، الجزائر ، بدون سنة النشر .

2- المذكرات :

- 1.توفيق رفاع "محددات اختيار الهيكل التمويلي للمؤسسة " رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2002.
- 2.بلخير باكاري "أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر " أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2010.
- 3.حسيب بهلول "التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية " دراسة حالة مذابح الغرب رسالة ماجستير تخصص مالية المؤسسة جامعة عنابة 2008.
- 4.كشروود بشير "تشخيص مؤسسات الانجاز في القطاع بناء رسالة لنيل شهادة ماجستير " فرع تسيير 1998 كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر .

5.شروية دليلة دور التحليل المالي في المؤسسة مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر تخصص مالية بومرداس 2005.

6. مراد حمزة، رباحي احمد، دور التحليل المالي في ابراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية ،مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، ادارة الاعمال، كلية علوم التسيير، الجزائر، 2011/2010.

7. عمار بن مالك ،المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستر ، جامعة منتوري قسنطينة ،2011-2010.

8. اليمين السعادة ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها ، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات لنيل شهادة الماجيستر في العلوم التجارية ، تخصص الادارة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ياتنة ، الجزائر ، سنة 2009 .

المطبوعات :

1.بلقاسم سعودي. دروس في مقياس التشخيص المالي السنة الأولى ماستر . تخصص الادارة المالية جامعة محمد بوضياف المسيلة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير 2016.

الملتقيات :

1.عريف عبدالرزاق .يحياوي مفيدة أثر IFRS/IAS على التحليل المالي . الملتقى الدولي الأول حول SCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية يومي 17-18/01/2010. مركز الجامعي الوادي .

2.رقية بوشوشة . ماضي بلقاسم "علاقة التشخيص المالي بالاستراتيجية المؤسسة " الملتقى الوطني حول تشخيص المالي في مؤسسة الاقتصادية يومي 23-22/05/2012. مركز الجامعي سوق أهراس.

القوانين و المراسيم :

1.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 19.25 مارس 2009.

2.القانون رقم 07-11 . 15 ذوالقعدة 1428 موافق ل25-11-2007. النظام المحاسبي الجديد .